



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2010 - العدد: 04

### الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 07 والخميس 21 جمادى الأولى 1431  
الموافق 22 أبريل و06 ماي 2010

# فهرس

1. محضر الجلسة العلنية الرابعة ..... ص 03  
■ أسئلة شفوية.
2. محضر الجلسة العلنية الخامسة ..... ص 23  
■ أسئلة شفوية.
3. ملحق ..... ص 31  
■ سؤال كتابي.

**محضر الجلسة العلنية الرابعة**  
**المنعقدة يوم الخميس 07 جمادى الأولى 1431**  
**الموافق 22 أفريل 2010**

إطار موضوع التساؤل. وبالنسبة للسادة أعضاء الحكومة أيضا بوجدنا أن يتركز الحديث أو الجواب حول موضوع السؤال؛ وبهذه الطريقة سوف نحقق النجاعة لعملنا ونبتعد عن الإحراج المتبادل فيما بيننا، هذه ملاحظة - وملاحظات أخرى سوف ترد في القرار الذي سوف يصدره المكتب - وددت التذكير بها في بداية هذه الجلسة شاكرًا للجميع التفضل بالحضور والمشاركة. ومباشرة نبدأ أشغالنا المخصصة لطرح الأسئلة الشفوية، والسؤال الأول من السيد عبد الله بن التومي، وهو يخص قطاع الموارد المائية، والكلمة لك السيد عبد الله بن التومي.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرًا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السادة الوزراء أصحاب المعالي،  
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
السيدات والسادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
سؤالي الشفوي موجه إلى السيد معالي وزير الموارد المائية.

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:  
لقد دار الحديث في العديد من المناسبات حول مشكل الماء من حيث توفره، تسييره واستراتيجية الماء بصفة عامة، غير أن ما جاء في سياق الكلام في هذا الموضوع هو أيضا مشكلة صعود المياه والتي من شأنها التأثير على الجوانب الزراعية والعمرانية لبعض المناطق على حد سواء، وفي هذا الإطار أسألكم:

- ما حجم ظاهرة صعود المياه؟ وماهي الولايات المعنية بها؟

- ماهي تأثيرات هذه الظاهرة؟ وماهي الإجراءات المتخذة لمعالجتها؟

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيد وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا**

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.  
بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، سماع عدد من الأسئلة الشفوية التي ستطرح من قبل السادة أعضاء المجلس على مسؤولي قطاعات وزارية مختلفة، وسماع ردود السادة أعضاء الحكومة عليها. وقبل إحالة الكلمة لصاحب السؤال الأول المبرمج لهذه الجلسة، بودي أن أبدي بعض الملاحظات حول عمل المجلس. أولا نشكر كل الإخوان الذين يؤدون دورهم الرقابي من خلال طرح الأسئلة على مختلف القطاعات وحتى نحقق النجاعة لهذه الآلية، بوجدنا أن نعمل على تحسين الأداء فيها؛ المكتب كما أسلفت الذكر في مرات سابقة يعمل على تحضير مذكرة حول كيفية سير ومراجعة العمل في إطار هذه الآلية، وفي انتظار ذلك بوجدنا أن يعمل الزميلات والزملاء في طرح أسئلتهم على الانصراف مباشرة إلى موضوع السؤال وعند التعقيب أيضا عليهم أن يبقوا دائما في

ومياه الصرف الفلاحي، تمثل طولا إجماليا قدره 860 كم من القنوات.

ثانيا: سبع محطات تطهير ومعالجة للمياه القذرة في الولايتين.

ثالثا: مجموعة من الآبار والأنقاب، بلغ عددها 58 نقبا تضخ المياه وتخفف مستوى الطبقات العليا للمياه الجوفية.

رابعا: قنوات طولها 90 كم لنقل المياه المعالجة نحو منطقة مصب طبيعي أين يمكن إعادة استعمالها في النشاط الفلاحي.

لقد أوكل إنجاز مختلف الأجزاء المكونة لهذا المشروع الكبير، الذي كلف خزينة الدولة ما يقارب 60 مليار دج، إلى عدد كبير من المؤسسات الوطنية والأجنبية.

وقد تم في الأشهر الأخيرة وبحمد الله الانتهاء من الأشغال في الولايتين ونحن الآن في مرحلة تشغيل منظومتي التطهير من أجل حل جذري ونهائي لمشكلة تصاعد المياه في كل من الوادي وورقلة، وأتمنى أنني أجبت على السؤال الذي تفضلتم به وشكرا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، نعود ونسأل السيد بن التومي هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك سي بن التومي.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي الرئيس، ليس لدي تعقيب لأن الإجابة كانت وافية وكاملة، إنما أريد فقط أن أشكر السيد معالي الوزير على الجهود المبذولة وأشكره أيضا على إجابته على سؤال الذي لم يتجاوز مدة خمسة عشر يوما وقد برمج وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بن التومي، أظن أن السيد الوزير ليس لديه ما يضيفه ما دام الاتفاق أو الاقتناع حاصل لدى السائل، نبقي دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد نور الدين ديب وسؤاله الخاص كذلك بقطاع الموارد المائية.

تقبلوا مني معالي الوزير فائق الاحترام والتقدير والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله بن التومي، والكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية.

**السيد وزير الموارد المائية:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة الأفاضل،

ردا على على السؤال الذي تفضلتم به - السيد عبد الله بن التومي - والذي طرحتم من خلاله جملة من التساؤلات المتعلقة بظاهرة تصاعد المياه ببلادنا وآثارها والإجراءات التي يقوم بها قطاع الموارد المائية لمواجهتها، يشرفني أن أنهى إلى علمكم ما يلي من العناصر:

تحدث ظاهرة تصاعد المياه في منطقة ما عند اختلال التوازن الهيدروجيولوجي والجوفي في هذه الأخيرة وذلك بسبب ثلاثة عوامل أساسية هي:

1 - تضاريس تغيب فيها منطقة مصب طبيعي للمياه المستعملة ومياه السقي.

2 - عدم وجود أنظمة لتجميع ومعالجة المياه المستعملة ومياه الصرف الفلاحي.

3 - وأخيرا استغلال مفرط وعشوائي لطبقات المياه الجوفية، في بعض المناطق من الوطن وبالأخص في مناطق الجنوب؛ ففي الجزائر سجلت هذه الظاهرة الطبيعية، ذات المسببات البشرية، في كل من ولايتي الوادي وورقلة أين عانت سهول المنطقتين لسنوات عديدة من الآثار السلبية لتصاعد المياه سواء على الظروف المعيشية للمواطنين أو على النشاط الفلاحي خاصة في الواحات بفقدان آلاف أشجار النخيل.

وقصد مواجهة هذا الوضع أطلق قطاع الموارد المائية مشروعا ضخما يهدف إلى إنجاز منظومتين متكاملتين للتطهير بالولايتين تتكونان من المنشآت التالية - الشيء الذي أنجز في ولايتي الوادي وورقلة -

أولا: شبكات تطهير تم إنجاز بعضها وتوسيع وتحديث البعض الآخر لتجميع المياه المستعملة

ردا على السؤال الذي تفضل به السيد عضو المجلس المحترم والذي طرح من خلاله جملة من التساؤلات المتعلقة بتعرض عدد من الوديان ومجاري المياه للتلوث بسبب تفريغ المياه المستعملة بها والإجراءات التي يقوم بها قطاع الموارد المائية لمواجهة هذه الظاهرة وكذا إعادة استعمال المياه المعالجة، يشرفني أن أنهي إلى علمكم ما يلي من العناصر:

إن جرد مختلف مكونات الملك العمومي الطبيعي للمياه، من موارد سطحية وجوفية، تتم من خلال إعداد المساحة المائية وهي المهمة التي أوكلها القطاع إلى وكالات الحوض الهيدروغرافي الأربع التي تغطي كامل التراب الوطني وتقوم بإعداد نظام إعلامي حول المياه يتضمن قواعد بيانات يتم تحسينها سنويا.

يبلغ مجمل ما يتم لفظه سنويا من المياه المستعملة بالجزائر حجما يقدر تقريبا بـ 750 مليون متر مكعب من المياه المستعملة وذلك راجع للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة وتوسع النسيج العمراني بمختلف مناطق الوطن.

ترتكز المنظومة الوطنية للتطهير والوقاية والتكفل بالمياه المستعملة على شقين أساسيين هما:

أولا، الإطار القانوني: المتمثل في القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه ونصوصه التطبيقية ذات الصلة بمجال التطهير وحماية البيئة وعلى رأسها سأنذكر خمسة مراسيم وتلاحظون أن معظمها جديد.

1 - المرسوم التنفيذي رقم 06-141 المؤرخ في 09 أفريل 2006 والذي يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة.

2 - المرسوم التنفيذي رقم 07-399 المؤرخ في 23 ديسمبر 2007 والمتعلق بنطاقات الحماية النوعية للموارد المائية.

3 - المرسوم التنفيذي رقم 09-209 المؤرخ في 12 جوان 2009 والذي يحدد كفاءات منح ترخيص صب المياه المستعملة غير المنزلية في شبكة عمومية للتطهير أو في محطة تطهير.

4 - المرسوم التنفيذي رقم 10-23 المؤرخ في 12 جانفي 2010 والذي يحدد الخصائص التقنية

السيد نور الدين ديب: شكرا سيادة الرئيس المحترم، السيدات والسادة زملائي أعضاء المجلس، السيدات والسادة معالي الوزراء، السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤال الشفوي موجه إلى السيد معالي وزير الموارد المائية.

يشرفني سيدي أن أتوجه لكم بنص السؤال الشفوي التالي:

يعبر أغلبية المدن الكبرى خاصة الواقعة بالقرب من الشريط الساحلي وديان طبيعية كانت سابقا مجاري رئيسية لمياه الأمطار، لكن مع تطور وتوسع هذه المدن وأعطى أمثلة (عنابة، سكيكدة، قالمة، قسنطينة) أصبحت هذه الوديان مكان صرف للمياه القذرة والمياه المتبقية من مختلف عمليات التصنيع، فأصبحت بذلك تشكل خطرا كبيرا على الصحة العمومية بالإضافة إلى مظهرها الذي يعطي صورة غير لائقة لمدننا.

سؤال معالي الوزير المحترم: هل للوزارة إحصاء عام لعدد المدن والتجمعات السكانية التي تعبرها وديان تستعمل في صرف المياه القذرة وكذلك كمية أو حجم المياه القذرة التي تصب في هذه الوديان؟ هل وضعت الوزارة برنامجا وطنيا للقضاء على هذه الظاهرة وحماية المجاري المائية الطبيعية والشواطئ من المياه القذرة؟ ومتى سيتم الشروع في تنفيذ هذا البرنامج؟

هل للوزارة برنامج لإعادة رسكلة المياه القذرة وإعادة استعمالها في الميدان الفلاحي والميدان الصناعي؟

تقبلوا مني معالي الوزير فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين ديب، والكلمة للسيد وزير الموارد المائية.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا مرة أخرى للسيد الرئيس المحترم.

–نطاق ري من محطة التطهير بمعسكر على مساحة 400 هكتار.

–نطاق ري مساحته 327 هكتارا من محطة التطهير بحامة بوزيان بقسنطينة.

–نطاق ري مساحته 800 هكتار من محطة التطهير بسطيف ولا أذكر ولايات أخرى، وعلى المدى البعيد ينتظر أن توفر إعادة استعمال المياه القذرة المعالجة كميات من المياه تسمح بري 100.000 هكتار في أواخر مخطط (2010 – 2014)؛ هذا وأتمنى أنني أجبت على السؤال وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير الموارد المائية، أعود وأسأل السيد نور الدين ديب هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

**السيد نور الدين ديب:** شكرا للسيد الرئيس وشكرا معالي الوزير، فالمعطيات التي قدمها هي معطيات تدل على المجهودات التي تقوم بها وزارة الموارد المائية، وهي المجهودات التي نشاهدها يوميا، لذلك فالإجابة كانت وافية، ونشكر مرة ثانية السيد معالي وزير الموارد المائية.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد نور الدين والسيد وزير الموارد المائية أتى بالحجج التي أقنعت أصحاب الأسئلة فلهم وله الشكر؛ ننتقل الآن إلى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والكلمة للسيد بوعلام دارمشيني لطرح سؤاله نيابة عن السيد كمال بوناح.

**السيد بوعلام دارمشيني (نيابة عن السيد كمال بوناح):** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالاً شفوياً هذا نصه:

لأنظمة تصفية المياه القذرة.

5 – المرسوم التنفيذي المؤرخ في 10 مارس 2010 والذي يحدد شروط وكيفيات منح ترخيص رمي الإفرازات غير السامة في الأملاك العمومية للمياه. ثانياً: هياكل ومنشآت التطهير: يبلغ حالياً طول الشبكة الوطنية للتطهير 40000 كم، كما وصلت نسبة الربط على المستوى الوطني 86% ويعتبر رقماً قياسياً في إفريقيا، وتتوفر الجزائر أيضاً على 102 منشأة تطهير مستغلة تصل طاقتها الإجمالية إلى 570 مليون متر مكعب سنوياً أي أن الجزائر تملك قدرة معالجة 75% من المياه المستعملة، ولكي أعطي مثالا ففي بداية سنة 2000 كان لدينا 25 محطة تطهير ومعظمها كان عاطلاً والجزائر آنذاك كانت تعالج 90 مليون متر مكعب فقط، أما اليوم فلها 102 محطة مستغلة من طرف الديوان الوطني للتطهير وتصل طاقتها الإجمالية إلى 570 مليون متر مكعب سنوياً، ولنلاحظ القفزة من 90 إلى 570 مليون متر مكعب سنوياً، أي أن الجزائر تملك قدرة معالجة 75% من مياهها المستعملة.

وبإنجاز مختلف المنشآت الجارية الأشغال بها وتلك المدرجة في البرنامج الخماسي (2010–2014) أي 114 محطة تطهير، ستصل القدرة الوطنية لمعالجة المياه المستعملة إلى 1.2 مليار متر مكعب سنوياً وهو ما يعادل 85%. وتمثل هذه الأحجام المسترجعة توفيراً معتبراً للموارد المائية التي أصبحت نادرة وثمينة، يمكن استعمالها في المجال الفلاحي، وقد بادر - فعلاً - قطاعنا منذ ديسمبر 2008 في تجسيد توصيات دراسة شاملة أنجزها لإعادة استعمال المياه القذرة المصفاة في عدد من المساحات المسقية والتي من أبرزها:

– نطاق الري للحناية من محطة التطهير بتلمسان على مساحة 910 هكتار.

– نطاق ري مساحته 700 هكتار بمحطة التطهير بوهران وفي السنة المقبلة إن شاء الله نصل إلى 10000 هكتار مسقية مباشرة من محطة تطهير مدينة وهران.

–نطاق ري مساحته 350 هكتارا من محطة التطهير ببرج بوعريريج.



المقتصدّة للمياه، حيث ارتفعت قيمة الدعم من 30 إلى 50% للفرد الواحد وإلى 60% للتنظيم الجماعي. ثالثاً: وهكذا يهدف البرنامج إلى توسيع المساحات المسقية من 900.000 هكتار حالياً إلى 1.120.000 هكتار، حسب القدرات المائية المتوفرة والمحددة في إطار البرنامج الوطني للمياه.

توسيع وتطوير أنظمة السقي المقتصدّة للماء من 350.000 هكتار حالياً إلى 800.000 هكتار مستقبلاً أي تغطية 78% من المساحة الإجمالية المسقية.

هذه القفزة النوعية ستسمح استناداً لنتائج التجارب الحالية في المناطق الصحراوية والشمالية باقتصاد حوالي 3000 م<sup>3</sup> للهكتار الواحد المسقي وبالتالي اقتصاد ما يقارب 2 مليار وأربعمئة ألف م<sup>3</sup> والتي ستدعم توسيع رقعة المساحة المسقية.

رابعاً: أما بخصوص محيطات السقي الكبرى، فإنّ الجهد الحالي منصب إلى دعم التجهيز بأنظمة السقي المقتصدّة للمياه مصحوبة بوضع مخطط إنتاج ملائم يهدف إلى برمجة زراعات استراتيجية وتنظيم الفلاحين على مستوى المحيطات.

خامساً: أما من حيث الري التكميلي لمحاصيل الحبوب، شرعنا منذ الموسم الفارط بإدراج هذا البرنامج لأول مرة على مساحة 33 ألف هكتار، وفي هذا الموسم سيضم البرنامج أكثر من 124 ألف هكتار بما في ذلك برنامج ولايات الجنوب وتهدف العملية لسد النقص المحتمل في نسبة تساقط الأمطار خلال هذا الموسم.

سادساً: فيما يخص استعمال المياه الصحية المعالجة، توجد حالياً استعمالات تجريبية في كل من ولايات: بومرداس، قسنطينة، معسكر، والتي من خلالها تسعى وزارة الموارد المائية إلى تقنين استعمالها في المجال الفلاحي بوضع المقاييس المناسبة وفي هذا الإطار سيتم قريباً انطلاق برنامج نموذجي يمس كل من ولايات (تلمسان، وهران، بومرداس، برج بوعريريج، سطيف، قسنطينة، معسكر، ورقلة) أي على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 04 آلاف هكتار، وبعد العملية النموذجية سيتم تعميمها مستقبلاً على مساحة تقارب - كما قال وزير الموارد

نعرف معالي الوزير أن الجزائر توجهت في العشرية الأخيرة إلى التركيز بالدرجة الأولى على توفير وبناء السدود والحوجز المائية وبالتالي الرفع من قدرة التخزين إلى مستوى مقبول (أكثر من 4 مليار متر مكعب)، وفي السابق معالي الوزير لا يمكن لنا التطرق إلى توسيع المساحات المسقية في ظل ندرة المياه أو انعدامها وبالتالي جعل الجزائر تحتل مراتب متأخرة في مجال الأراضي المسقية، أما اليوم ونظراً لوفرة هذه المادة في بلادنا يجدر بنا أن نطمح إلى توسيع رقعة المساحات المسقية وربطها بمختلف السدود والحوجز المائية. السؤال، ما هي المشاريع الواعدة التي تسعى وزارتك في إنجازها على المستوى المتوسط والطويل في مجال المساحات المسقية؟ وشكراً للسيد الوزير.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد بوعلام درامشيني، والكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

### السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. في البداية أشكركم على اهتمامكم بالمساحات المسقية والتي تعتبر أساسية في توازن نظام الإنتاج الفلاحي الوطني، كما يعلم الجميع أن الماء هو العنصر الأساسي للنمو الفلاحي ويعتبر السند الأهم لمكونات برامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي الذي انطلق تطبيقه في الموسم الماضي. وبما أن الجزائر يغلب على مناطقها الطابع الجاف وشبه الجاف وتتسم بندرة هذه المادة الحيوية مما فرض علينا الاستعمال العقلاني والاقتصادي للمياه المخصصة للسقي.

ثانياً: وللوصول إلى الأهداف المسطرة على المدى المتوسط ولدفع الديناميكية الجديدة، تم إدراج برنامج خاص بوضع التحفيز الخاصة سواء كانت تقنية أو علمية أو مالية لدعم أنظمة الري

جلسة خاصة مع اللجنة المختصة، يومها سيقوم السيدات والسادة أعضاء اللجنة بالتوسع في الموضوع وذلك لأهميته.

نبقى دائماً في نفس القطاع، والكلمة للسيد نور الدين بلعرج الذي سي طرح سؤاله الشفوي نيابة عن السيد عبد الله بن التومي.

**السيد نور الدين بلعرج (نيابة عن السيد عبد الله بن التومي):** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزراء المحترمون،

زملائي زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية،  
السؤال الشفوي هذا نصه:

ليس بالشيء الجديد إذا قلنا إن الشجرة هي الرئة التي يتنفس من خلالها كوكب الأرض، لما لها من فوائد اقتصادية وبيئية لا تحصى ولا تعد، لكن من جملة فوائدها، أردت التطرق إلى الشجرة كوسيلة وقائية ضد التصحر، وعلى هذا الأساس يكون سؤالني على الشكل التالي:

ماهي برامج دائرتكم الوزارية في مجال غرس الأشجار وفي مكافحة التصحر؟ وما مدى خطورة هذه الظاهرة؟

ما هو وضع السد الأخضر بصفته واحدا من البرامج الكبرى التي عرفت الجزائر في العقود الفارطة؟ وكيف يمكن بعثه من جديد؟

تقبلوا مني معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد نور الدين بلعرج، والكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** السيد الرئيس،

المائة منذ قليل – 100 ألف هكتار باستعمال 1 مليار وأربعمئة ألف م<sup>3</sup>.

كل هذا يجب أن نقول بأن كل احتياجاتنا لن تغطي على المدى الطويل لأن الوزارة تسعى إلى توسيع المساحة المسقية إلى مليوني (02) هكتار مقابل الهدف المسطر حاليا لرفع نسبة التغطية إلى ما يقارب 25% من المساحات الصالحة للزراعة كهدف حيوي لتوازن نظام الإنتاج الوطني ولا استقرار المنتجات الفلاحية تماشيا والتغيرات المناخية والاحتياجات الوطنية، والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أعود وأسأل السيد بوعلام درامشيني هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لكم السيد بوعلام.

**السيد بوعلام درامشيني:** شكرا للسيد الرئيس، وشكرا للسيد الوزير على المعلومات، للتأكيد فقط والحقيقة أن السؤال يتضمن انشغالا أوسع يتعلق بالاستراتيجية التي يجب على الجزائر تبنيها من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتقليص من حجم استيراد الفاتورة الغذائية، ونحن على يقين أن الشروع أخيرا في تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي المعتمد من طرف وزارتك وتطبيق القانون التوجيهي الفلاحي الذي صادقنا عليه في الدورة الربيعية لسنة 2008 سيمكن إن شاء الله لهذا القطاع العام النهوض وتحقيق الأهداف المرجوة، كما نبدي الارتياح للإمكانيات المالية الكبيرة التي وفرتها الدولة في قانون المالية سنة 2010، في إطار البرنامج الخماسي الجديد ويبقى فقط – السيد الوزير – التأكيد على ضرورة الإسراع في إنجاز هذه المشاريع الجديدة المبرمجة والحفاظ على الأراضي الفلاحية المسقية والمنتجة، وحمايتها من التقليص من جراء التوسع العمراني، وشكرا للسيد الوزير وللسيد الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بوعلام وللسيد الوزير؛ أظن أن الملاحظة أو التعقيب الذي جاء به السيد بوعلام درامشيني لأهميته ربما قد يستوجب



السيد عضو المجلس المحترم،

تصادف سؤالكم والجواب عليه اليوم العالمي للحفاظ على الأراضي وبخاصة وبطريقة أوسع الأراضي الفلاحية المنتجة والضامنة لأمننا الغذائي.

إذن طرحكم حول ظاهرة التصحر حقيقة خطر والجزائر تفتنت منذ الاستقلال لهذه الظاهرة، والأعمال التي بوشرت فيها كانت رائدة لمكافحة تقدم التصحر.

ثانيا: لما نريد القول والتكلم عن ظاهرة التصحر لا يجب أن ننظر إليها في منطقة واحدة بل هي تمس كل مناطق الوطن بدرجات مختلفة سواء كانت في الهضاب أو الشمال أو المناطق الأخرى حتى الجبلية، إذن الرد على هذه الظاهرة هو أولا، تفتن جماعي حول كل الأساليب الممكن إدخالها لمكافحة هذه الظاهرة وتوسع مناطقها.

ثالثا: بالطبع في التجديد الريفي ومن بين الخمسة برامج المسطرة في التجديد الريفي مكافحة التصحر والتشجير، هما أهم البرامج والخطة وضعت لتنفيذ هذه البرامج بأسرع وتيرة في الخمس سنوات القادمة.

السؤال طرح كذلك عن السد الأخضر، فالسد الأخضر كما تعلمون مساحته الكلية مليون هكتار، وشجرت منه تقريبا 360 ألف هكتار ولنا في البرنامج الخماسي الآتي تدخل بحوالي 100 ألف هكتار وهذه النقطة من النقاط العديدة لبرنامج مكافحة التصحر.

برنامج التشجير الذي يمس كذلك عدة مناطق سواء على مستوى السد الأخضر أو على مستوى المناطق الجبلية والمنحدرات لحماية السدود بصفة أوسع، نريد أن نصل إلى وتيرة 100 ألف هكتار سنويا على الأقل، إذن فيه الآن تحيين كل أدوات التدخل، فيه إرادة لجعل المشاركة للمواطنين في هذه المناطق تكون حقيقة، طلب كذلك أن كل الفلاحين وفي تدخلاتهم لا بد أن يستعملوا كل التقنيات اللازمة وكل ما يجب عمله في هذه المناطق للحفاظ على المياه وعلى التربة وعلى النوعية وعلى التطابق وهذا يدخل في برنامج التهيئة الفلاحية لكل

منطقة والمسطرة من طرف الحكومة.

إذن المعلومة الثالثة والتي أردت أن أعطيها كنموذج فقط، في العام الماضي استلمنا دراسة من طرف وكالة الفضاءات الجزائرية والتي حاولت تحيين المعطيات حول حساسية التصحر تقريبا في 12 ولاية سهبية وظهرت من بين 22 ألف هكتار المدروسة أن مليونين وثمانمائة ألف تقريبا أي 10% قليلة أو عديمة الحساسية، متوسطة الحساسية للتصحر مليون ومائتا ألف تقريبا 26%، حساسة 12 مليون وخمسمائة ألف هكتار وجد حساسة أربعة ملايين وأربعمائة ألف هكتار؛ هذه تبين كنموذج شساعة العمل الذي يجب أن نقوم به والتفتن يجب أن يكون حقيقة لأن خطر التصحر حقيقي وهذه العمليات العلمية والتشريح لهذه الوضعيات ميدانيا يبين في نفس الوقت أن بعض العمليات التي أُقيمت في هذه المناطق السهبية أعطت بعض النتائج التي يجب أن نوسعها والخريطة التي تكلمت عنها وضحت منطقة كانت متصحرة ثم نقصت وأصبحت تساوي تقريبا 6.5% من مجموع المناطق التي درست والتي هي تقريبا 22 ألف هكتار وبناء على هذه النتائج تقرر تكثيف إنشاء المحميات والتثبيت البيولوجي للكثبان الرملية في هذه المناطق المتدهورة والحساسة جدا في البرنامج الخماسي (2010-2014) وفي النهاية مرة أخرى أريد أن أقول إن مكافحة التصحر لا تقتصر على منطقة ربما تكون العملية بها ظاهرة ولكن هي التعامل اليومي من قبل الفلاحين والمواطنين وسكان الأرياف في كل مناطق الوطن وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، الكلمة الآن للسيد نور الدين بلعرج إن هو أراد ذلك.

**السيد نور الدين بلعرج:** شكرا للسيد الرئيس، شكرا لمعالي الوزير، في الحقيقة لما طرحنا السؤال عن التصحر نعرف أن التصحر خطر كبير على الوطن ككل ولكن نحن طرحنا السؤال بصفة عامة عن

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
رجال الصحافة،  
السلام عليكم.

معالي وزير الصحة والسكان، يشرفني أن أتقدم  
إلى سيادتكم بنص السؤال الشفوي التالي:  
عرفت الجزائر كغيرها من أقطار العالم انتشار  
زكام (H1N1) وهو مرض خطير تجند العالم كله  
لمواجهته، وقد كانت الجزائر من الأوائل في التكفل  
بهذا الداء الفتاك ممثلة في شخص فخامة رئيس  
الجمهورية الراعي الأول للقطاع وجهود وزارة الصحة  
بجميع إمكانياتها البشرية والمادية والمعنوية  
لتجنيب البلاد من الوقوع في الكارثة.

بالمناسبة سيدي الوزير، يجب التنويه بجهودكم  
وسهركم على الحد من انتشار الوباء والذي قد تمثل  
في تطعيم أكثر من 2200.000 شخص باللقاح الموسمي  
الذي أثبت نجاعته وقلص كثيرا من الإصابة  
بأنفلونزا الخنازير إلى جانب توعية المواطنين  
بشروط النظافة والوقاية من هذا الداء عن طريق  
وسائل الإعلام الذي كان له الأثر الإيجابي في الحد  
من هذا المرض.

ومن هذا المنطلق يجدر الحديث عن الوقاية بصفة  
عامة ذلك أن مرض السل والتهاب الكبد قد بدأ في  
الانتشار من جديد وهي أمراض تعتبر أخطر من  
الأنفلونزا ذاتها.

السؤال الأول: من الواضح أن انتشار مرض  
التهاب الكبد ناتج من العدوى عن طريق الدم ومن  
جملة المسببين له الحجامون التقليديون.

هل فكرتم السيد الوزير في تقنين هذه الحرف  
وتكوين بعض الإطارات الشبه طبية لتتولى ممارسة  
هذه الحجامنة في ظروف صحية نظيفة؟

السؤال الثاني: لماذا لا تفكر الوزارة في حملات  
تطعيم إضافية تتعلق بالأمراض السالفة الذكر  
(السل، التهاب الكبد)؟

السؤال الثالث: كما أننا نلاحظ أن مكافحة  
الحشرات المسببة للملاريا والليشمانياوز تسند إلى  
مصالح البلدية بتأطير عمال لا علاقة لهم بمجال  
الصحة في الوقت الذي ينبغي إشراك مصالح الوقاية

التشجير والأرقام المذهلة التي قدمت للتشجير  
بالنسبة للبرامج المستقبلية شيء جميل جدا،  
والشيء الذي أردت التأكيد عليه معالي الوزير هو  
المحافظة عليها (نغرس ونحافظ) كل عام نغرس  
خمسائة ألف شجرة وفي العام الموالي نغرس  
مليون شجرة ثم بعد ذلك لا نجد أي شجرة، هذا هو  
المشكلة؛ حبذا لو تسنّ قوانين رديعة وهذه مسؤولية  
الجميع وليس فقط قطاعكم، وحتى المواطنون يجب  
توعيتهم وتحسيسهم بالمسؤولية وشكرا، وبارك  
الله فيكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد نور الدين ونسأل  
السيد الوزير، هل يريد الكلمة مجددا؟

**السيد الوزير:** أشكر عضو المجلس وربما  
المعلومة لم ترد في جوابي، أخيرا أنشئت مؤسسة  
سميهاها (مؤسسة الهندسة الريفية) بالهدف الذي  
قدمتموه لأنه لوحظ أن التشجير وكل العمليات في  
الميدان الريفي والمحافظة على هذه المناطق يجب  
أن يكون أولا من طرف مهنيين، وثانيا أنه يتابع على  
الأقل لمدة 3 سنوات، علينا متابعتها والعملية تقوم  
بها مؤسسة ثم تتركها هكذا مهمة ولا يعنى بها.

إذن أعدنا الاعتبار لكل ما يسمى أو يدخل تحت  
غطاء الهندسة الريفية (Entreprise genie-rural)  
ونحن اليوم في وضع الآليات الأخيرة لكي تقوم هذه  
المؤسسات لتشرع في عملها في الموسم القادم  
وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن  
إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،  
والكلمة للسيد عبد القادر شنيني لطرح سؤاله حول  
القطاع.

**السيد عبد القادر شنيني:** بسم الله الرحمن  
الرحيم.

سيدي الرئيس،  
السادة الوزراء،

لعمال بالمستشفيات والمصحات وذلك بتطبيق صارم ومنتظم لقواعد النظافة وتطبيق صارم لإجراءات التعقيم وتعقيم الوسائل المستعملة، تطبيق صارم لقواعد نقل الدم وتأمين صارم لكل الأعمال المتعلقة بجراحة الأسنان، والقضاء على النفايات الاستشفائية، علاوة على ذلك يجب الإشارة إلى أن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات كانت ومازالت تقوم بتنظيم ملتقيات تكوينية لفائدة الأطباء والممرضين وجراحي الأسنان وتطوير أنشطة إعلامية لتحسيس فائدة السكان عامة حول الأخطار التي يمكن أن تصيبهم عند قيامهم ببعض الممارسات التقليدية كالحجامة التي أشار إليها عضو المجلس المحترم، والوشم وثقب الأذن وغيرها المعمول بها في البادية وحتى المدن، فالإجراءات ضرورية والتحسيس نقوم به، إضافة إلى ما ذكرنا اللقاح ضد الفيروس (B) هذا اللقاح سيعمم وجعلناه إجباريا في الشهر الأول للأطفال المولودين منذ شهر، وأدخلناه في جدول التلقيح الإجباري، ثم التلقيح الإجباري لكل مستخدم الصحة ضد التهاب فيروس (B) وللأشخاص المعرضين للإصابة مثل عمال تصفية الدم.

أما عن السؤال الثاني، النظافة في البلديات ومكافحة الحشرات فهناك مكتب بلدي معروف، بحكم قانون 90 ولكن وزارة الصحة تتدخل لإعطاء النصائح وتأطير العمليات وهو واجب البلديات ومصالح التطهير.

قبل أن أتكلم عن أنفلونزا سنة 2010 و2011 المرتقب أن تكون قوية وإن شاء الله ألا تكون قوية، ونفكر فقط: كل التلقيحات السابقة ضد السل والأمراض القديمة سائرة والتغطية في الجزائر محترمة جدا و98% من أطفالنا ملقحون، تبقى عملية استدرابية للسنوات الماضية وحملات كبيرة استدرابية لبعض الأطفال غير الملقحين وهي قليلة، ومن هذا المنطلق عند خروج الوحدات وبدون تهويل ستكتمل، نذهب ونتصل بالمسؤولين فيما يخص أولادنا ومن لم يلحق سيلحق.

التابعة لوزارة الصحة حتى تضمن النتيجة.

السؤال الرابع: قد يشهد العالم ومنه الجزائر في السنة القادمة زكاما من نوع جديد، وأمام نجاعة اللقاح الموسمي هل فكرتم سيدي الوزير في الاقتناء المبكر لمزيد من هذه الجرعات التي وجدت إقبالا كبيرا من طرف المواطنين؟

سيدي الوزير، نحن لانكر جهودكم المخلصة في السير بهذا القطاع الحساس إلى بر الأمان وتفانيكم في أن تكون الجزائر من الدول الرائدة في مجال الصحة، وهو شيء ليس بغريب عليكم كونكم تنتمون إلى هذا القطاع، وأتمنى لكم التوفيق والسداد في تسيير هذه المنظومة، والله المعين وشكرا لكم، والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر شنيني، والكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:** السلام عليكم.

السيدات والسادة المحترمون،

أشكر الدكتور شنيني على مجموعة الأسئلة التي طرحها وجلّها تابعة للوقاية والاهتمام بالوقاية مهم جدا، وأعرفه طبيبا ماهرا في منطقة الجنوب وهو يعايش المواطنين كما تعايشون كلكم المواطنين في الريف والمدن ولكي لا أطيل كما طلب منا السيد الرئيس المحترم، أبدأ بالسؤال الأول، وهو التهاب الكبد. التهاب الكبد وفي القاعة - والحمد لله - عدد محترم من الآباء يعرفون ذلك، لدينا (06) ستة فيروسات التهاب الكبد ولا داعي إلى ذكرها كلها، وهي موجودة أمامي فمنها ما ينتقل عن طريق الماء، ومنها ما ينتقل عن طريق الدم وحتى عن طريق العلاقات الجنسية وأخطر فيروس هو (AEC) ويسبب السرطان (Cirrhose) كما تعلمون، ويتساءل عضو المجلس المحترم عن الإجراءات، وأقول له: منذ سنة 2006 اتخذت الوزارة حملة مضادة لالتهاب الكبد من نوع (C.B) وذلك ابتداء من الوسط العلاجي

وستجدونها هذه المرة بإذن الله في المستشفيات والمصحات وكذلك عند الصيادلة، وسأقول لكم إن من بين هذا العدد ستكون مليون ومائة ألف جرعة مخصصة للأطفال، وشكرا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أعود وأسأل السيد عبد القادر شنيني هل يريد أخذ الكلمة؟

**السيد عبد القادر شنيني:** شكرا السيد الرئيس. الرد كان كافيا، ولكن أريد أن ألفت نظر معالي الوزير حول مرض السل فقد أصبح هذا المرض – السيد الوزير – يحتل المرتبة السابعة من حيث الوفيات في العالم والبلدان وأقصد البلدان المتقدمة، ونحن في الجزائر نعرف ونعيش نزوح شعوب البلدان الساحلية المجاورة مثل مالي والنيجر، وهذه الشعوب تحمل معها أمراضا ليس فقط مرض السل وإنما أمراضا أخرى، كذلك انتشار الأحياء القصديرية – معالي الوزير – والجزائر تعرف صيفا أكثر حرارة ويدوم أكثر من خمسة شهور وأحيانا شبكة التبريد تنقطع ولذا أردت لو تكون عمليات تلقيحية إضافية وحملات لكي تقي البلد من هذا الوباء وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر، أسأل السيد الوزير هل لديه ما يضيفه؟ الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد الوزير:** شكرا للسيد الرئيس، نشكر عضو المجلس المحترم لأنه يهتم بالوقاية المسبقة، وإنه ألفت نظرنا إلى مشكلة الهجرة والتي تأتي من جنوب الجزائر وتحمل في طياتها أمراضا كثيرة، أمراضا كنا تغلبنا عليها نهائيا كالسل، والآن نحن واقفون فجعلنا مراكز على الحدود بل ومراكز داخل التراب حتى ورقلة، وهي أمراض خطيرة كالسيديا وغيرها، أطلب صراحة من كل المواطنين وأستغل هذه الفرصة وأقول لهم عليكم بالتحفظ من هؤلاء النازحين، ولكن مع ذلك نجد بعض المواطنين بدلا من الإعلان عنهم يستغلونهم للقيام بأعمالهم الخاصة ويدخلونهم

أما فيما يخص تلقيح الأنفلونزا الموسمية لسنة 2010 و 2011 الآتية؛ أولا الأطباء هنا يعرفونها وكذلك المواطنون أن اللقاح لن يكون إلا إذا عرفنا الفيروس. إذن ننتظر مجيء الفيروس وهذا كلام المنظمة العالمية للصحة، لما يأتي الفيروس ويتعرفون عليه يصنعون له لقاحا فتجهيزات التأطير التي حضرناها لأنفلونزا الخنازير كما سمي، الأجهزة مازالت موجودة وأنقصنا من قوتها ولكنها موجودة في المستشفيات وفي وحدات التلقيح وستستعمل في حينها.

كذلك نفس الشيء فيما يخص التأطير الطبي، فلجنة الخبراء مازالت قائمة وهي تعمل وتسهر الآن على الإحصاء.

كيف نقوم بالعملية؟ عادة فيما يخص الجزائر نأتي بمليون ومائتي ألف جرعة كافية لسنة كاملة، هذا بالنسبة للقاح الموسمي وفيه احتمال أن تكون أكثر، فالخبراء أعطوا لنا ثلاثة احتمالات موجودة بالوزارة ومن بينهم أساتذة وجلهم جزائريون، بل كلهم جزائريون.

عادة لو نحسب الجزائريين الممكن أن يكونوا معرضين للأنفلونزا نجد خمسة ملايين وثمانمائة ألف، ولكن الخبراء طلبوا منا تلقيح 45% أي مليونان وستمائة وعشرة آلاف، هذا مطلب الخبراء، ثم أعطوا لنا احتمالات ضئيلة، وهي غير قوية، 25% أي مليون وأربعمائة وخمسون ألف حقنة وقبل ذلك كنا نحسب على 25% خلال السنوات الماضية وأكبر نسبة ممكن التعرض لها هي 45% وأقل نسبة هي 25%، اخترنا مع الخبراء أن نذهب إلى نسبة 35% ليس من الشعب الجزائري وإنما من الناس المحتمل تعرضهم الذين سبق وأن ذكرناهم أي خمسة ملايين، ألا وهي مليونان ومائة ألف جرعة والتي سنأتي بها بإذن الله، نأتي بها في أنها وفي توقيتها وبالطريقة التي أتينا بها في المرة السابقة وبدون الدفع المسبق. بصفة عامة وبعد عملية الحساب قررنا بأن نأتي بمليونين ومائة ألف جرعة فيها خمسمائة ألف جرعة 25% من الجرعات المتعددة أي عشر جرعات في العلب الواحدة و75% من الجرعات المتفرقة



الأموال المخصصة للمعدات الطبية والمخابر والأدوية وكذلك الأكل والرعاية والمتابعة والتلقيح والإرشاد... إلخ.

يبقى معالي الوزير أن هذا المجهود لا بد أن يقابله جهاز إداري كفؤ ومتخصص ومتمكن على أكثر من مستوى ونظرا لنقص الموارد المالية في مجال التوظيف للإداريين، لأنها مناصب تعطى من طرف وزارة المالية والتوظيف للإداريين والحراس والسواق والأشخاص القائمين بالنظافة على مستوى القطاعات الصحية.

لجأت هذه القطاعات إلى توظيف عمال بصيغة التعاقد ولكن في المدة الأخيرة وإلى غاية 31 ديسمبر 2009 تم التخلي نهائيا عن هذه الصيغة وبالتالي طرد هؤلاء العمال دفعة واحدة بالمئات بل وصل الأمر بالآلاف على المستوى الوطني، ويبقى السؤال المطروح - معالي الوزير - ماهي الطريقة والكيفية التي تمكن هذا القطاع الحيوي من أداء دوره في ظل انعدام عمال يقومون بأدوار مهمة وحساسة على غرار حراسة المستشفيات أو تنظيف المصحات... إلخ؟ تقبلوا معالي الوزير فائق احترامنا وتقديرنا وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا السيد كمال بوناح، والكلمة الآن إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:** السلام عليكم.

نشكر عضو مجلس الأمة السيد كمال بوناح على سؤاله الذي يكاد أن يطرح على كل القطاعات لأنه يهم التوظيف العمومي، كلنا يعلم أن المستشفيات والمصحات تحتاج إلى حراس وسائقين ومنظفين والأسلاك المشتركة تحتاجهم.

للتذكير في 2006 و 2007 كان هناك مرسوم رئاسي وأمرية رئاسية التي تنظم - في إطار إصلاح التوظيف العمومي - توظيف العمال الذين كانوا آنذاك يوظفون ليس بصيغة التعاقد كما تفضلتم ولكن بصيغة التوقيت كان العمال والحراس والسائقون

إلى بيوتهم ويقدمون لهم المشرب والمأكل وربما حتى المبيت في مساكنهم ويظل الحال حتى يقع ما لا يحمد عقباه فأهنتك (paludisme): لم يبق نهائيا هناك حالة واحدة فقط، أما السل حقيقة هناك بعض الحالات ولا أقول في جنوب الجزائر فقط وإنما حتى داخل التراب الوطني، خاصة في بعض القرى والجبال أين أبنائنا ينحتون الحجارة وعندهم مرض (silicose) أو يصابون بالسل، وقد قمنا بعملية هذه الأيام وأصدرنا مرسوما في هذا الشأن.

تبقى الأمراض القديمة والتي نحن في مأمن منها ونحیی كل من سبقني ونحیی كل الأساتذة الذين سبقوني وسطروا برامج ناجحة ومقبولة ويضرب بها المثل عالميا، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، نبقي دائما في قطاع الصحة والكلمة للسيد كمال بوناح.

**السيد كمال بوناح:** السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة أسرة الإعلام، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

يشرفني معالي الوزير أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالا شفويا هذا نصه:

يتضح معالي الوزير أن قطاع الصحة في الجزائر كان دائما يحظى بالعناية والاهتمام من طرف الدولة والسلطة، وهذا واضح من خلال التركيز على بناء المستشفيات والعيادات المتخصصة، وكذا المستوصفات وقاعات العلاج، بالإضافة إلى التركيز على تكوين الأطباء والأخصائيين وكذلك التوجه إلى الاهتمام بالشبه الطبي في الآونة الأخيرة في جميع الاختصاصات بطبيعة الحال رغم النقص الملحوظ في هذا الجانب وسبق أن شرحت هذه القضية واهتمام وزارتك بهذا القطاع والشبه الطبي أو التكوين في المستقبل إن شاء الله، لا ننسى



وكذا المنظفات يعملون بصيغة التوقيت، بمعنى دفع رواتبهم حسب الساعات، ثمانية كانت أو ستة، هذه هي طريقة العمل.

وإذا استغنت عنهم مؤسسة ما تنهي العمل بها ولا تستعمل التعاقد، وجاء النصاب المذكوران سابقا وقتنا عن طريق الوظيف العمومي طريقة التعاقد، والآن الدولة تسير بهذه الطريقة ليس في قطاع الصحة فقط، فيتعاقد العامل والسائق أو المنظف على سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات حسب احتياج المؤسسة، ولما ينتهي العقد تنتهي مدة العمل لأنه عقد محدد.

أما فيما يخص الصحة، حقيقة لما طبقنا النصين 2006 و2007 وجدنا نسبة فائضة من العمال الذين كانوا يظنون أنهم دائمون، نحن لم نطردهم أي أحد، وفي القطاعات الأخرى لا أعلم، أطمئنك فيما يخص قطاع الصحة وقد تأكدت البارحة أننا لم نطردهم أحدا بل بالعكس، وحقيقة جاءتهم وثيقة تبين انتهاء عملهم لكن سعينا مع وزارة المالية وأعطينا الأموال الكافية وليس المناصب المالية والتي سمحت لنا بالدفع إلى غاية 31 ديسمبر 2009 لكل العمال حتى الذين كانوا يعتقدون أنهم مطرودون، وبالنسبة لسنة 2010 نحن نسعى مع وزارة المالية ونحن في حوار معهم لتكملة المدة حتى 2010 ولكن القانون واضح في التعاقد لما ينتهي العقد يذهب الجميع وتشغيلهم يتم عن طريق المسابقة، بقي الممرضون والإدارة، التي تفضلت بذكرها، لقد قررنا مع الحكومة وبأمر من رئيس الجمهورية بأننا ننجز المدرسة العليا للإدارة في الصحة وهذه السنة الدفعة الأولى بدأت بـ 80 فردا.

أما الأسلاك الأخرى شبه الطبي - وقد ذكرنا وبورك فيك - في سنة 2005، الجزائر لم تخرج إلا 2500 ممرض وهذا يشمل كل التراب الوطني.

وفي هذه السنة لنا دفعة مكونة من عشرة آلاف وثمانمائة واثنان عشر، وبعون الله في السنة المقبلة نصل إلى عشرين ألفا لأننا في احتياج ولنا نقص غير طبيعي ونقص غريب خاصة ليس فقط في الأخصائيين بل حتى الممرضين وهم مطلوبون في القطاع الخاص وفي القطاع العام وحتى في الخارج، هذا ما أردت

توضيحه،

فيما يخص السؤال وأكرر أن التوظيف أصبح عن طريق التعاقد وهذا يمس كل القطاعات وهو داخل في إطار الإصلاحات وشكرا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أعود وأسأل السيد كمال بوناح هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك السيد كمال.

**السيد كمال بوناح:** شكرا السيد الرئيس، سؤالي في حقيقة الأمر كان من حوالي شهرين، معالي الوزير، الأمور مطروحة وكان تخوف بعض العمال والقطاعات الصحية كالمصحات والمستشفيات، تقريبا 60% أو 70% من هؤلاء العمال على أساس الصيغة القديمة كما تفضلتم؛ وهي حقيقة ليست بقضية وزارة الصحة فقط ولكن تعد في إطار الإصلاحات وقوانين الوظيف العمومي لهذا كان همي الوحيد في طرح هذا السؤال الذي يتضمن الأهمية التي نعطيها لصحة المواطن من خلال هذا القطاع الهام، وكذلك الاستراتيجية التي تعطيها البلاد للصحة بصفة عامة وعن فئة الأطباء والمختصين والإداريين وشبه الطبي، لهم كذلك أهمية مكملة.

نعرف كذلك بعض المعاناة خصوصا في الاستشفيات الليلية والتي يجب أن تستمر في أعمالها كالمستشفيات أو المصحات فيحدث عطل أو عرقلة.

وعلى هذا الأساس سررنا عندما سمعنا كلام سيادتكم أن قطاع الصحة سيجد حلولا للقضية فما كان علينا سوى أن نثمن ذلك ونتمنى لقطاع الصحة أن يبقى دائما في خدمة المواطن والريادة شكرا وبارك الله فيكم.

**السيد الرئيس:** شكرا أفهم بأن السيد كمال بوناح قد اقتنع بالردود ولكن لست أدري إن كان للسيد الوزير ما يضيفه لما سبق وأن طرحه في هذه القاعة؟

**السيد الوزير:** أولا نحن سعينا ولكن لا يوجد مناصب مالية ولكن حسب كل مدير يستطيع أن

البلدان التي ضربتها الأزمات أول الذين يمسون وهذا حدث أخيرا فقط في الولايات المتحدة الأمريكية ما صنعتها صناديق التقاعد ذهب أدراج الرياح وأصبح الشيوخ بدون مدخول، نحن نعرف منذ إنشاء الثلاثية في 1996 ومشكلة التقاعد دائما كان في صلب الاهتمام وأخيرا آخر الثلاثية أيضا كان الاهتمام وهذا داخل دائما من أجل إصلاح المنظومة وهو التكفل بمسألة ما يسمى التقاعد بدون شرط السن الذي شكلت له لجنة على رأسها السيد الوزير، وسؤالي هو إلى أين وصلت الأمور بالنسبة للتوازنات المالية للضمان الاجتماعي؟ نحن نعرف أن دولتنا أخذت قرارا مهما جدا لتأمين والحفاظ على هذا النظام وهذا بموجب قانون المالية لسنة 2005 على ما أظن أي 2 % من الجباية البترولية تذهب إلى صندوق الاحتياطات للضمان الاجتماعي للحفاظ على استمراريته وهذا مهم جدا ويؤكد على أن الدولة تعلن تأكيدها على استمرارية هذا النظام، لكن نحن نعرف أن التوازنات المالية غير موجودة الآن فما هي استراتيجية الحكومة بالنسبة لهذه النقطة؟ وهل هناك إجراءات أخرى زيادة عن الإجراءات التي اتخذت خصوصا أننا نعرف صندوق النقد الدولي؟ طبعا نحن دولة ذات سيادة لكنه قدم مجموعة من الاقتراحات من بينها رفع سن التقاعد، من بينها الذهاب إلى الصناديق الخاصة، الخوصصة... إلخ، فنريد أن نعرف رأي الحكومة في كل هذه المسائل المهمة والمتصلة بتلاحم مجتمعنا؟ شكرا سيادة الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد لزهاري بوزيد، والكلمة الآن للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

**السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:**  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون، السيد عضو مجلس الأمة السائل.  
أود بداية أن أشكر السيد لزهاري بوزيد على سؤاله هذا وأود أيضا أن أنظم الجواب حسب

يشغل حسب الحاجة وعندما طبقنا القانون الجديد وجدنا فائضا من العمال الذين من المفروض أن يطردوا ولكن لم يحدث ذلك فسعينا إلى وزارة المالية وطلبنا فأعطت لنا الأموال الكافية حتى 31 ديسمبر 2009 فتحصلوا على أجورهم، ولسنة 2010 نحن نسعى لكي نحصل على ثلاثة آلاف أخرى، هذه أهنتك أخي عضو المجلس ونبشر كل المواطنين وعلى رأسهم أعضاء المجلس، والبرامج الجديدة لفخامة رئيس الجمهورية، كالمخطط الأول والثاني الذي ينتهي في 2014 عندنا ألفا مشروع لم ننته منها وقد تنتهي هذه السنة أو السنة القادمة ولدينا ثلاثة آلاف مشروع جديد وقد بدأنا في الانطلاقة فيها فمجال التشغيل سيكون وافرا إن شاء الله وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير الصحة، ومنتقل الآن إلى قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والكلمة للسيد لزهاري بوزيد وسؤاله فيما يخص هذا القطاع.

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السادة الوزراء،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي  
ممثّل الحكومة،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

الحضور الكريم.

سيادة الرئيس، سؤالي يتعلق بنظام التقاعد وهو نظام مهم جدا لأنه يحافظ على التكافل الاجتماعي ويحافظ أيضا على شريحة مهمة قدمت ما لديها للبلاد وتريد أن تعيش في ظروف شيخوخة جيدة وحسنة. نحن نعرف أن هذا النظام عندما تكون نسبة المشتركين والمشاركين دائما في ارتفاع عن المستفيدين، في 1986 وكنا 08 إلى 01 وبالتالي فالوضعية المالية للصندوق كانت تسير بشكل عادي لكن عندما دخلت البلاد في دوامة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها والجميع يعرفها، نظام التقاعد الاجتماعي لم يفشل لأن في بعض

المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي والذي يهدف أيضا للمحافظة على التوازنات المالية للمنظومة كما تم أيضا إنشاء الصندوق الوطني للتحصيل وهو أيضا يهدف إلى تحقيق التوازنات المالية للمنظومة، كما تم ضبط - اقتصاديا - عن طريق السعر المرجعي سعر الأدوية المعوضة بهدف التحكم في الأسعار بحيث عرفت أسعار الأدوية انخفاضا خلال السنوات الأخيرة تحت رقابة السيد وزير الصحة وذلك بهدف المحافظة أيضا على التوازنات المالية، كما تم أيضا إصلاح تمويل الضمان الاجتماعي وتوسيع مصادره وإنشاء الصندوق الوطني الخاص بموارد الضمان الاجتماعي من غير الاشتراكات وذلك عن طريق بعض الرسوم التي بدأ في تكريسها بموجب قانون المالية لسنة 2010 الأخير الذي تمت المصادقة عليه.

ولمتابعة تطور المنظومة من حيث التوازنات المالية ومن حيث التغيرات الديمغرافية المؤثرة على التوازنات المالية لقد تم تكوين الإكتواريين - اللغة العربية لا تقبل التهجين فعندما تدخل عليها كلمة أجنبية ترفضها (C'est les Actuaires) - الخاصين بالضمان الاجتماعي منهم أربعة كُوتُوا في جامعة لوزان بسويسرا للقيام بالاستشارات الضرورية في مجال الضمان الاجتماعي وضمن هذا المنظور الشامل المتعلق بالتوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي يأتي نظام التقاعد في بلادنا الذي يقوم على أسس وخصوصيات سبق وأن ذكرت بعضها في عدة مناسبات وهي الأسس الآتية:

نظام التقاعد في بلادنا مبني على مبدئين وهما التضامن - كما أشار إليه السيد عضو مجلس الأمة المحترم - والتوزيع ونحرص في كل إصلاح نقوم به على المنظومة أننا لا نمس إطلاقا بهذين المبدئين أي التضامن والتوزيع فأنا أيضا أريد أن أركز في جوابي للرأي العام وللسيد عضو مجلس الأمة المحترم ولكل أعضاء المجلس فلا نمس في الإصلاحات بهذين المبدئين، إذن إنه غير وارد إلغاء المنظومة الوطنية للتقاعد المبنية على هذين المبدئين وتغييرها بنظام آخر أشرت إليه أو ما يسمى (Les fonds deux fois cent)

التعديل الذي جاء في سؤال السيد لزهاري، وذلك حسب ما جاء في سؤاله الشفوي الذي وصلنا كتابيا وهو يتضمن شقين:

شق خاص بالتوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد أو النظام الوطني للتقاعد، وشق خاص بالمقاييس أو المعايير التي يعتمد عليها نظام التقاعد.

أولا بالنسبة لسؤالكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم والمتعلق بجزء من المنظومة الكاملة للضمان الاجتماعي للجزائر أشير بالنسبة للمنظومة ككل والذي يأتي من ضمنها التقاعد، أشير أنه سبق وأن أعطيت لمحة في مناسبات سابقة أمام هذا المجلس الموقر حول محاور الإصلاحات التي باشرناها على المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي ككل وهي المحاور التالية:

أولا: المحور المتعلق بتحسين الأداءات وتوسيع الشبكة للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي.

ثانيا: محور ثان ويتعلق بعصرنة المنظومة وصولا إلى البطاقة الإلكترونية للضمان الاجتماعي التي سبق لهذا المجلس الموقر أن صادق على القانون رقم 08-01 المؤرخ في 23 جانفي 2008، والذي تم بموجبه القانون 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية والذي يعد هذا القانون الجديد كسند لهذه المنظومة.

والمحور الثالث هو محور التوازنات المالية للمنظومة وسؤال السيد عضو مجلس الأمة المحترم السيد لزهاري يأتي ضمن هذا المحور الثالث من الإصلاحات، وسأكتفي بالتطرق إلى بعض الإصلاحات التي وقعت ضمن هذا المحور المتعلق بالتوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي ثم بعد ذلك الشق المتعلق بتوازنات نظام التقاعد الذي لا يمكن أن يفصل عن باقي عناصر المنظومة الوطنية.

لقد تم إصلاح أولا: في مجال التوازنات آلية التحصيل بتعديل القانون 83-14 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي وذلك سنة 2004 حيث أدخلت صلاحيات جديدة لمفتشية العمل لمعاينة المخالفات في مجال الضمان الاجتماعي لتقوية موارده كما تم إصدار قانون جديد رقم 08-08

الذي يضمن ديمومة المنظومة الوطنية للتقاعد وحفاظا على توازاناتها بالنسبة للأجيال القادمة. وتشير الدراسات والإسقاطات الإحصائية على مدى 20 سنة القادمة أن التوازنات المالية لمنظومة التقاعد ستشهد تحسنا خاصا بعد أن شهدته في السنوات الأخيرة بإجراء الإصلاح على التقاعد بدون شرط السن والذي قرره الثلاثية الأخيرة كما تشهد المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي كلها توازنا إيجابيا إلى حد الآن، إلا أن الإصلاحات يجب أن تتم وتطبق بهدوء وبحكمة على المدى المتوسط والبعيد وهذا للمحافظة على ديمومة التوازنات المالية وإيجاد موارد أكثر لمنظومة الضمان الاجتماعي وذلك في إطار الإصلاحات التي باشرناها والتي بدأ في تكريسها بالنسبة لهذه الموارد الإضافية في قانون المالية لسنة 2010 الذي أشرت إليه شكرا على كرم الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد لزهاري بوزيد هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لكم السيد المحترم.

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا سيادة الرئيس، أشكر السيد الوزير على هذه المعطيات والمعلومات التي قدمها لكن أريد فقط عمليا وواقعيًا، اليوم ونحن في سنة 2010 ماهي التوازنات من الناحية الرقمية؟ لأن هناك دراسة قامت بها الثلاثية في سنة 2003 وكانت تتوقع أن الصندوق سوف يعيش عجزا يقدر بحوالي 60 مليار دينار جزائري، فماهي حقيقة هذه التوقعات؟ هذا السؤال الأول، لقد سمعنا كلاما لكننا لم نسمع أرقامًا فنحن نريد من السيد الوزير أن يقدم توضيحا حول هذه النقطة.

فيما يخص النقطة الثانية فإننا قد تكلمنا عن الموارد لكننا لم نشهد إدراج قطاع مهم نجلب منه الموارد وأظن أن الحكومة تعطيه حقه من الأهمية وهم الأجراء العاملون بالقطاع الخاص فهناك إحصائيات تذكر عددا كبيرا وأنا أقول هذا تحت الرقابة الشديدة للسيد وزير العمل الذي يملك الإحصائيات ليقول لنا

إطلاقا، أوكد على هذا حتى لا يستغل من أي طرف كان، السن القانوني هو ستون سنة مع إمكانية تخفيضه بخمس سنوات بالنسبة للمرأة العاملة وثمانين سنوات بالنسبة للمرأة العاملة التي ترعى ثلاثة أطفال.

مدة العمل حاليا والتي تقابلها 80 % من المعاش الكامل هي 32 سنة مع الإشارة إلى أنه في الكثير من الدول تصل هذه المدة إلى 41 سنة كما أن نسبة الحساب السنوي هي 2.5 % لكل سنة وفي بعض الدول لا تتجاوز هذه النسبة 1.5 % لكل سنة من العمل.

إذن هذه الامتيازات التي يتوفر عليها نظام التقاعد ولكن للمحافظة عليها يقتضي الأمر دوما العمل وإدخال الإصلاحات الضرورية لضمان التوازنات المالية لهذا النظام حتى نضمن ديمومته على أسسه وطبعا مبادئه السابقة.

إن المنظومة الوطنية للتقاعد عرفت خلا كبيرا في توازاناتها المالية في التسعينات بعدما شهد سوق الشغل تسريح العمال - كما أشار السيد عضو المجلس - وانخفاض موارد المنظومة وزيادة عدد المتقاعدين وكان نتيجة ذلك وقوع عجز هيكلي في التسعينات وصل إلى 10 ملايين دينار جزائري سنة 1997 ولم يستطع الصندوق أن يدفع معاشاته إلا بتحويل 10 ملايين دينار من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) إلى الصندوق الوطني للتقاعد، هذا إلى جانب تدخل ميزانية الدولة وقد استمر ذلك العجز الهيكلي، الأمر الذي أدى بنا إلى إدخال الإصلاحات السالفة الذكر المتعلقة بالتوازنات المالية، هذا إلى جانب بعض الإصلاحات الخاصة بالتقاعد وبجزئية التقاعد كجزء من المنظومة حيث تم إعادة توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي وتحويل نسبة 1.25 % إلى فرع التقاعد الذي انتقلت نسبته من 16 % إلى 17.25 % من أصل 34.5 % وهي نسبة الاشتراك الإجمالية، كما أنه تم إنشاء الصندوق الوطني لاحتياط التقاعد من قبل وقرار من فخامة رئيس الجمهورية والذي خصص لتمويله 2 % من الجباية البترولية وهو الصندوق



يقومون بالاستشارات أي الذين تم تكوينهم بالخارج وبتتبع المنظومة سنواصل الإجراءات التي تحافظ على ديمومة منظومة الضمان الاجتماعي وخاصة التقاعد وكان القرار الرئيسي والحكيم لفخامة رئيس الجمهورية بإنشاء الصندوق الوطني لاحتياطي التقاعد وتمويله بـ 2% من الجباية البترولية هو أحد الآليات الضامنة لديمومة المنظومة الوطنية للتقاعد وخاصة بالنسبة للأجيال القادمة وأذكر أنه في سنة 1997 لم يكن هذا الصندوق موجودا فلو كان موجودا آنذاك لما وقعت تلك الأزمة سنة 1997، لكن أذكر أيضا وأنتهز هذه الفرصة أن نظام التقاعد حساس ولا بد أن نتابع ونذهب بحكمة وبدقة في إصلاحه شكرا جزيلا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن لسماع السؤال الأخير المبرمج لهذه الجلسة والمتعلق بقطاع التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج يتقدم به الأخ محمود زيدان الذي ينوب عن صاحبه السيد عبد الله بن التومي.

**السيد محمود زيدان (نيابة عن السيد عبد الله بن التومي):** بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد الرئيس المحترم،  
السادة معالي الوزراء،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي موجه إلى معالي السيد وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج. يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي نصه:

لقد تفشت منذ سنوات بمجتمعنا ظاهرة سلبية تتمثل في عقود الوالدين والاعتداء على الأصول، يقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز الحكيم بعد بسم الله الرحمن الرحيم «وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل

مدى صحتها فالمعلومات ليست بحوزتنا، يقولون إنه حوالي 50% أو أقل من العمال الذين يعملون بالقطاع الخاص غير مصرح بهم وبالتالي هم يدفعون الاشتراكات بمعنى أن هذا يمس مباشرة بالتوازنات المالية لصندوق التقاعد! وشكرا سيادة الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد لزهارى بوزيد، أعود فأحيل الكلمة للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

**السيد الوزير:** أنا أشرت إلى كل ما وقع من إصلاحات ميدانية وعملية المتعلقة بالتوازنات المالية للمنظومة الوطنية للتقاعد ككل والتقاعد بصفة خاصة، وشرحت في كلمتي وفي جواب السيد عضو مجلس الأمة المحترم أن العجز الهيكلي للتقاعد كان في سنة 1997 مقدرا بعشرة ملايين دينار وكاد الصندوق أن يتوقف عن الدفع لولا تحويل عشرة ملايين من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى جانب تدخل ميزانية الدولة، الإصلاحات التي باشرناها بهدوء وبحكمة هي أن منظومة التقاعد جد حساسة في كل الدول والإصلاح هو أصعب من البناء ونتيجة لهذه الإصلاحات والتحكم فيها وفي تطبيقها فإن العجز في الصندوق الوطني للتقاعد تحسن كثيرا بحيث أصبح الآن وفي سنة 2009 لا يتجاوز 1.99 مليار دينار؛ إن أردت الأرقام بالتدقيق ليس 2 بل 1.99 مليار دينار في سنة 2009، الرقم الذي أعطي لنا أخيرا من قبل الصندوق الوطني للتقاعد أي من 10 ملايين إلى 1.99 مليار دينار مرتقب نتيجة هذه الإصلاحات ونتيجة إصلاح التقاعد بدون شرط السن الذي قررتة الثلاثية وبعد تطبيقه في السنوات القادمة ابتداء من سنة 2011-2012 ستصل إلى توازن كامل لكن مع هذا الإصلاح الأولي للتقاعد بدون شرط السن وأذكر أن هذا التقاعد بدون شرط السن نفقاته منذ سنة 2007 وصلت إلى أكثر من ثلاثمائة وستين مليار دينار فبالطبع لا بد أن يكون هذا الإصلاح وفي نفس الوقت وكنظرة مستقبلية وأشرت إلى الإكتواريين الذين



**السيد وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية في الخارج:** بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس المجلس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، زميلي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أسرة الاعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أشكر جزيلا العضو المحترم الذي تقدم بسؤاله

الوجيه والحساس جدا والهام جدا. حقيقة، إن هذه الفئة من المجتمع أو ما يسمى بكبار السن لأننا يجب أن ندقق كذلك التعبير فالمسنون ليس فقط كبار السن فيوجد هناك تعبير جديد وهو ما يسمى بـ (Les aînés) أي هذه الفترة من العمر التي تعبرها كل البشرية فالحياة بالنسبة للإنسان مقسمة إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تبدأ منذ ميلاد الفرد إلى 20 أو 25 سنة التي بها يحضر الإنسان نفسه للخوض في الحياة أما المرحلة الثانية وهي ما بين 20 - 25 سنة إلى 60 - 65 سنة والتي يقدم فيها الإنسان كل ما عليه ويشترك في بناء المجتمع، أما المرحلة الثالثة والأخيرة أو ما يسمى بالسن الثالث أي ما بعد التقاعد والتي تختلف من دولة إلى أخرى يتم تحديدها أي ما بعد 60 أو 65 سنة فالبشر أو الإنسان سواء كان المرأة أو الرجل هو في حاجة إلى العناية أولا من طرف عائلته، من المحيط ومن الدولة، لقد تفضل العضو المحترم وتلا علينا آية قرآنية نحن بالمقاربة لعلاج هذا الموضوع الحساس لدينا ما يسمى بالمقاربة الدينية ففي الدين الإسلامي الحنيف وفي القرآن الكريم «وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا»، كذلك في حديث نبوي يقول: «الجنة تحت أقدام الأمهات» هذا فيما يخص المقاربة الدينية أما المقاربة الدستورية، توجد مواد وخاصة المادة 65 من الدستور وقانون العقوبات

لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا» صدق الله العظيم.

لقد صرنا نسمع قصصا كثيرة أغلبها ما يتداول في أروقة المحاكم ومنها ما يبقى طي السر والكتمان لأسباب مختلفة وهناك أمثلة وحكايات كثيرة تنصب كلها في سياق الارتفاع المفزع والرهيب في عدد الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد الأصول وحرمتهم.

معالي الوزير، إذا علمنا أن المشرع الجزائري قد حاول علاج ذلك من خلال القانون والمؤسسة القضائية المادة 267 من قانون العقوبات ورجال الدين الذين صبوا مجهوداتهم من خلال التركيز على معالجة الإنحلال الخلقي وتقوية الإيمان والوازع الديني وإن كان أيضا المختصون النفسانيون والاجتماعيون والتربويون قد حاول كل من جانبه تشخيص الظاهرة والوقوف على مسبباتها واقتراح الحلول المناسبة لها، فإن سؤالي يكون لمعاليتكم على النحو التالي:

- ماهو الحجم الحقيقي لظاهرة الاعتداء على الأصول؟ خاصة وأن الكثير من هذه الحالات تسيير في صمت بعيد عن مؤسسات الدولة، هل ترون معالي الوزير أن مدى خطورة هذه الظاهرة والبحث عن أسبابها وحلولها يحتاج إلى دراسة شاملة ومستعجلة؟ وماهي الإجراءات التي تقوم بها الوزارة للتكفل بالأصول المتضررة سواء من الناحية النفسية، الطبية أو الاجتماعية؟

- هل هناك خلايا - سيدي الوزير - لدى الأجهزة الاجتماعية التابعة للدولة لمتابعة قضايا الوالدين والمسنين والمتعرضين لهذه الظاهرة على مستوى المحاكم ومراكز الأمن والجماعات المحلية على وجه الخصوص؟

تقبلوا مني معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة الآن للسيد وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج.

اتصال بعائلاتهم يتم استقبالهم من طرف الدولة، أي لدينا كوزارة برنامج لاستقبال والتكفل بهذه الفئة من المسنين، لقد أدرجوا في المرسوم منذ سنة 1980 الذي ينص على أن «...مراكز استقبال المسنين والمعوقين...» لقد لاحظنا فيما يتعلق بفئة المعوقين أن هناك منهم معوقين ذهنيا بحيث تراهم يتجولون في الشوارع ثم يأتون بهم إلينا في المراكز، ولدي اتفاقية وهي موجودة لدى السيد سعيد بركات وزير الصحة لاستقبالهم ولفصلهم عن المسنين لأن بعضهم حالته تعسفية تشكل خطورة على المسنين الموجودين معهم وهذا البرنامج مسطر، ولقد قمنا بالتكفل بهم إلى حد الآن في إطار الشبكة الاجتماعية فهم مندمجون ولو أنهم في المراكز فإنهم يستفيدون من 1000 دج وبقرار من السيد رئيس الجمهورية السنة الماضية ارتفعت إلى 3000 دج يعني أن الغلاف المالي للشبكة الاجتماعية والذي كانت تقدر قيمته بثمانية ملايين دينار ارتفع هذه السنة إلى 26 مليار دينار زيادة على هذا فأى مواطن مستفيد من الشبكة الاجتماعية أي من المنحة لديه تغطية اجتماعية وبحضور زميلي السيد وزير العمل وبحكم علاقتنا الدائمة مع قطاع الضمان الاجتماعي وعلى سبيل المثال دفعنا السنة الماضية 6 ملايين و 117 مليون دينار يعني 611 مليار سنتيم للضمان الاجتماعي من أجل التغطية الاجتماعية الشاملة لهؤلاء الأشخاص فلا نكتفي فقط باستقبالهم في المراكز أي التكفل بهم من حيث الإيواء والتغذية لا، بل زيادة على ذلك لهم تغطية اجتماعية ولدينا في المركز طبيب وفي بعض الأحيان طبيبان فهل هذا هو الحل؟ قناعتي أنا كطبيب أنه ليس بالحل النهائي بل هو مؤقت لماذا؟ نعمل في سياسة وتوجيهات من السيد الرئيس ولهذا فقد قدمنا مشروع قانون صادق عليه مجلس الحكومة وسلمناه إلى مجلس الوزراء وبعد ما نوقش من طرف كافة الزملاء في مختلف القطاعات وصلتنا توجيهات جديدة من طرف السيد رئيس الجمهورية في ديسمبر 2008 عندما تقدمت بمشروع القانون، فأضفناها إلى المشروع وسيعاد تقديمه هذا الشهر مرة ثانية

الذي يحمي الأب والأم وكذلك كل العائلة ولهذا فإن السؤال في البداية يحيلنا للتكلم عن الإحصائيات فلا يمكن لأحد في الجزائر أن يفيدك بالإحصائيات، أولا لا أريد تضخيم الموضوع لأن هذه القضية وبحكم أننا مسؤولون عنها منذ عشرات السنين بحيث لدينا مراكز وبحوث وتحقيقات، فالأمن الوطني يبلغنا سنويا وكل سداسي بكل نتائج التحقيقات الموجودة على مستوى التراب الوطني لا نجد حالات كثيرة جدا إذا قارناها بعدد المواطنين أي 36 مليون مواطن جزائري فالإحصائيات كذلك تتوقف عند سبب لا يمكننا تجاهله وهو الاحتشام فمن المستبعد أن يشكو الأب ابنه فهذا غير موجود في تقاليدنا وهذا هو المشكل العويص الموجود لا أحد يذهب شاكيا لا إلى الأمن ولا إلى العدالة إلا في حالة قصوى عشتها حيث وصلتني معلومات منذ أسبوعين فقد تنقلت شخصا إلى عائلة بها أم تبلغ من العمر 75 سنة لديها ابن يتناول المخدرات والخمور وضغط عليها ليأخذ معاشها وحتى منحة التقاعد التي تصل إليها بالعملة الصعبة أي اليورو من فرنسا، لقد ذهبت وأشرفت على نقلها إلى ديار الرحمة للتكفل بها وقد قدمت شكوى إلى العدالة باسم الوزارة ضد هذا الشخص بشأن هذه الحالة يعني أن هذه حالات قليلة بحيث يلتزم معظمها الصمت الذي لا يقتصر فقط على المسنين بل يمس قضايا كثيرة وبالأخص في الجزائر العميقة فمن الذي يستطيع أن يجرأ ويذهب إلى الشرطة ليبلغ عن ابنه أو ابنته التي ضربته؟ فالصمت يجردنا من إجراء الإحصاء، وهذا الصمت لا يسمح لنا من عد الأرقام بدقة وثبات، وأما ما تقوم به الدولة في هذا الميدان فعلينا أن نفرق بين المواطنين كبار السن أي من هم في السن الثالث، لدينا منهم من هو متكفل به في المراكز أو ما يسمى بمراكز استقبال المسنين والمعوقين سأطرق إليهم فيما بعد، ولكن علينا أن نفرق ونفرق بين المعوقين وكبار السن، لدينا 32 مركزا على مستوى الوطن، فهم مواطنون أغلبهم قادم من وراء البحر أي البلد الآخر المقابل لنا يصلون إلى سن الستين فما فوق وليس لديهم أي

العدل فالقانون المقدم هو بالتنسيق مع وزارة العدل وتسلسل كذلك عقوبات مالية وأخرى بالحبس، بحكم العادة، اعتدنا زيارة هؤلاء الناس في عيد الفطر والأضحى بديار الرحمة ببئر خادم فعند حوالي السادسة صباحا جاء مواطن يبلغ من العمر بين 35-40 سنة وجلب معه زوجته فوضع أمه البالغة من العمر 90 سنة أمام باب دار الرحمة وتابع سيره!! لهذا قدمنا هذا القانون، يعني هذه الحالات المأساوية غير معممة على المستوى الوطني أي سردت على سبيل المثال ما وقع بخنشلة وفي ولايات أخرى بالهضاب العليا والجنوب أي في الجزائر العميقة فالظاهرة موجودة بكثرة في المدن الساحلية الكبرى بعد تواجد الإرهاب والنزوح الريفي وبعد خلق ما يسمى بالأكوخ أو مدن الصفيح التي لم توجد من قبل إلا بوجود الإرهاب، في وهران قص علي والي الولاية أنه تم نزوح 250 ألف عائلة في غضون خمس سنوات دون التكلم عن قسنطينة فسميت تلك الأحياء بدالاس ونيويورك فلما تكون الحالة العائلة متدهورة نجد أن كبار السن أو الأب أو الأم هم الضحايا وهذا أمر حرام وشيء لا نقبله ونرفضه رفضا باتا، فكم تكلفنا إقامة أم أو أب لدينا في المركز؟ سأقدم لكم المبلغ بالتحديد إنه 20 ألف دينار في الشهر فأنا أفضل تحمل مسؤوليتي؛ وحسب تعليمات السيد الرئيس الذي قال إن أراد الشخص المسن أن يعود إلى وسط عائلته فإنني أتكفل بمساعدة العائلة بمنحة ولكن أريد أن يكون وسط الدفء العائلي فأنا أستطيع أن أدفع من أجله مليارا في الشهر لكنني لن أستطيع أن أعوضه الدفء العائلي في المركز! ولا أستطيع أن أعوضه الدفء العائلي بأموال، لهذا فإن سياستنا هي التحسيس بدور المنتخبين وأنا كنت من بينهم منتخبا لسنوات فإنه دور هام جدا وإعلامي لتحسيس المواطنين على أن تزول هذه الظاهرة فأنا أطمئن السيد العضو المحترم شاكرًا إياه تقديم هذا السؤال الذي سمح لنا بالتطرق لهذا الموضوع الهام جدا فالعمل يكون مشتركا ما بيننا لتحسيس المواطنين لكن لا يجدر بنا تضخيم الأمر لأنه ليس

وسوف يصلكم للمناقشة وهو أول قانون يدافع ويحمي المسنين لأول مرة؛ على المستوى العالمي توجد الاتفاقية الدولية للدفاع وترقية حقوق المعوقين، للطفولة ولكن لا يوجد إطار للمسنين أو قانون، وحسب المعلومات التي أطلع عليها في الجامعة العربية سيكون كنموذج باعتبارنا أول بلد عربي يقدم ويصادق على هذا القانون إن شاء الله عن قريب لحماية المسنين فالمطبق من إجراءات هو عمل مرحلي ومؤقت.

على سبيل المثال وقبل خمس سنوات انتقلت شخصيا لتدشين مركز بولاية خنشلة لأبأس به حضر أعيان المنطقة للالتقاء بي وقال لي أحدهم: سيدي الوزير لا توجد لدينا في المنطقة عادة نقل أهلنا إلى المراكز، فباركت هذا الموقف شخصيا، حقيقة فما عاشته الجزائر في العشرية الماضية عشرية الإرهاب نقولها بكل وضوح وصراحة، تفكيك العائلة أو زعزعتها فإنه الزلزال الذي هز بالعائلة.. فما قمنا به هو جمع الشظايا منذ عشر السنوات، فبالأمس أجري أو انعقد ملتقى وطني أو ما يسمى بالجلسات الوطنية حول الأسرة والعائلة فلما نحمي العائلة والأسرة ونعطيها كل الإمكانيات نضمن المكانة للأب والأم، فالأم هي منبع الحياة وهي حاملة الحياة فهي المرضعة والمربية والمرشدة فكيف لي أن أستغني عنها!! لقد رأيت حالات مأساوية وهي قليلة جدا ولكي لا أضخم هذا الوضع حضرة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأنا أتصفح أحيانا الجرائد أجد من يكتب ويحصى عدد الأيتام المشردين بـ 300.000! لدينا إحصائيات وخبراء وأخصائيون ونحن نعمل بكل وعي فنحن نحمي بالدرجة الأولى المجتمع وكل ما قامت به الدولة إلى حد الآن من تحولات اجتماعية فنحن الدولة الوحيدة في العالم التي جسدت التحولات الاجتماعية بنسبة 13.55% من (PIB) و 22% من ميزانية الدولة وهذا داخل في التحولات الاجتماعية، يعني لا تقتصر فقط على المسنين بل تشمل كذلك الأطفال المشردين ولدينا اتصال ونعمل بالتنسيق مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي وكذا وزارة

بالآفة الموجودة في البلاد، توجد حالات مأساوية على الإنسان أن يواجهها بكل شجاعة وبقوة، فالقانون يعمل بتنسيق من وزارة التضامن الوطني ووزارة العدل لتتأسس كطرف مدني ولكي يرفعا دعوى ضد من يسيء لأبيه أو أمه، يعني حاولت أن أتوسع في ردي ولكن السيد الرئيس المحترم، باعتبارك رئيس المجلس لو قررت تنظيم يوم برلماني يتطرق لموضوع التحولات الاجتماعية فأنا أكون بذلك مستعدا للتكلم بدقة عن كل ما هو موجود من مسنين بدار المسنين، الطفولة، الأمهات العازبات التي هي موجودة كظاهرة ولهذا أشكركم جزيل الشكر مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، نسجل إيجابيا هذا الاستعداد وندرس الموضوع مع اللجنة المعنية وسوف يتم التوسع في دراسته. أعود الآن لأسأل السيد محمود زيدان هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لكم السيد محمود.

**السيد محمود زيدان:** شكرا سيدي الرئيس، أقترح ما أتى به معالي السيد الوزير من إجابة وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد زيدان، شكرا للسيد الوزير وللسادة أعضاء الحكومة، وللزميلات والزملاء الذين شاركوا في إثارة انشغالات هذه الجلسة والردود عليها، شكرا لكم جميعا، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار تماما**



محضر الجلسة العلنية الخامسة  
المنعقدة يوم الخميس 21 جمادى الأولى 1431  
الموافق 06 ماي 2010

الأسرة الإعلامية،  
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم نص سؤال شفوي على السيد وزير المالية كآتي:

إستفادات الجزائر من فتح مقر خاص بالبنك الإفريقي للتنمية في الجزائر وتعد الجزائر من بين البلدان الفاعلة والداعمة والتمولة للبنك الإفريقي.

السؤال:

– ماذا استفادت الجزائر من خلال هذا البنك المصرفي في التنمية الوطنية مع ذكر بعض المجالات بالأرقام إن كانت موجودة؟

لكم مني، سيادة الوزير، كامل التقدير والاحترام وشكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد لخميسي، الكلمة الآن للسيد وزير المالية.

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكراً للسيد لخميسي شخاب على هذا السؤال الوجيه ونقول للإجابة: لقد انضمت الجزائر للبنك الإفريقي للتنمية في سبتمبر 1964 وهي من البلدان المؤسسة وتعتبر رابع هام مساهم فيه وتمت المصادقة على أول مشروع من طرف البنك لصالح

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتحت الجلسة على الساعة العاشرة وست دقائق صباحاً**

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة .

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة تمكين عدد من الزملاء من طرح أسئلتهم الخاصة بقطاعات المالية والطاقة والمناجم.

كنا نتمنى أن يكون العدد أكبر ولكن ظروف طارئة لبعض من وجهت لهم الأسئلة قد حالت دون وجودهم بيننا، لذلك سنعمل بالموجود؛ فطبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة نبدأ في أشغال هذه الجلسة وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد لخميسي شخاب وسؤاله الشفوي المطروح على السيد وزير المالية.

**السيد لخميسي شخاب:** السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي زملائي،



والاتصالات لوزارة المالية.  
وتجري المحادثات مع هذه المؤسسة حاليا من أجل عمليات أخرى تدخل في إطار منظور جديد للتعاون، ويعتبر مكتب البنك الإفريقي للتنمية المفتوح في الجزائر في 18 فيفري 2010 من بين 25 مكتبا على المستوى الإفريقي وهو يدخل في سياسة اللامركزية التي يتبناها البنك لتعزيز الشراكة مع البلدان الأعضاء وجاء فتح هذا المكتب بطلب قدمه فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال الجلسات التي خصصها لرئيس البنك الإفريقي للتنمية في أفريل 2008، شكرا على حسن الاستماع.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أعيد الكلمة للسيد خميسي للتعقيب؛ يبدو أنه ليس لديه ما يضيفه ويتضح أن القناعة قد توفرت لديه وعليه فإننا ننتقل الآن إلى السؤال الشفوي الموالي والكلمة للسيد محمود زيدان، نيابة عن السيد بلعباس بلعباس حول قطاع المالية دائما.

**السيد محمود زيدان (نيابة عن السيد بلعباس بلعباس):** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السادة معالي الوزراء،  
زميلاتي زملائي،  
أيها الحضور،  
السلام عليكم مجددا.

سؤالي الشفوي لمعالي وزير المالية:  
طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.  
يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي نصه:

الملاحظ أن المديرية الجهوية أصبحت تتناهى ومبدأ تقريب الإدارة من المواطن بل حتى إنها تمس

الجزائر سنة 1971 وكان متعلقا بالمشروع الفلاحي في «بوناموس»، ثم تطور التعاون بين البنك والجزائر بصفة كبيرة حيث صادق البنك على 39 عملية بمبلغ إجمالي يفوق 3.2 مليار دولار أمريكي وتعلقت هذه العملية بـ 23 مشروعا، 4 خطوط قرض، 3 برامج لإصلاح عمليتين استعجالييتين و6 مشاريع لمساعدات تقنية أو للدعم المؤسسي، وتمثل التعاون بين الجزائر والبنك في الفترة ما بين 1971 و2006 في تمويل مشاريع الاستثمار وبرامج الإصلاح وقد غطت عمليات المصادقة عليها من طرف البنك عدة قطاعات خاصة منها المتعلقة بالهياكل القاعدية كالنقل، المياه، التطهير والطاقة ومن بين هذه المشاريع نذكر على سبيل المثال، قطاع الزراعة: المشروع الفلاحي في «بوناموس» مشروع التنمية بالشلف، قطاع النقل: قاعدة الصيانة للخطوط الجوية الجزائرية، النفق الجديد «للعريش» تجهيز ميناء «جن جن»، في قطاع الطاقة: مشاريع في الكهرباء، نقل وتوزيع الغاز، في القطاع الاجتماعي: التعزيز والتعليم التقني، في القطاع الاقتصادي: برنامج التعزيز الاقتصادي، برنامج الإصلاح الهيكلي، خط إتمام لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، خط إتمام لفائدة القرض الشعبي الجزائري؛ وحين واجهت الجزائر مشاكل مالية خلال عشرية 1990 قدم البنك دعمه لنا بالفعل، فقد منح البنك الإفريقي للتنمية للجزائر في هذه الفترة أكثر من 17 مشروعا وبرنامجا، برنامجا للتعزيز الاقتصادي، برنامجا للإصلاح الهيكلي ولتوازن ميزان المدفوعات وكذلك خطوط الإتمام بمبلغ إجمالي قدره 919 مليون دولار أمريكي وبعد قرار الجزائر سنة 2006 بعدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي تمت تسوية الديون تجاه هذه المؤسسة عن طريق التسديد المسبق للدين مقدر بمبلغ 857 مليون دولار أمريكي، يتم التعاون في الوقت الحاضر مع هذا البنك في مجال المساعدات التقنية والخدمات الاستشارية وتقوية القدرات وفي هذا السياق توجد عمليات قيد التنفيذ مع هذه المؤسسة وتتعلق أساسا بتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية وتقييم المشاريع ونظام المعلومات

مبدأ دستوريا وهو اللامركزية الإدارية.

معالي الوزير،

فلماذا لا يتم إلغاء هذه المديرية الجهوية أو تكثيفها لتصبح في مرحلة والتي تشمل ولايتين على الأكثر؟

تقبلوا مني معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمود زيدان والآن نحيل الكلمة مجددا للسيد وزير المالية ليرد على السؤال.

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمن الرحيم .  
السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر السيد المحترم السيد بلعباس بلعباس والسيد زيدان وأقول إجابة عن سؤاله بأن المديرية الجهوية، تعتبر هيئات لها صلاحيات إقليمية على المستوى الجهوي في مصالح الضرائب والجمارك والميزانية والمحاسبة والبنوك والتنمية ومن مهامها الأساسية تنشيط وتوجيه وتنسيق وتقييم نشاط المديرية الولائية التابعة لاختصاصها الإقليمي وكذا مراقبتها فإذا أخذنا على سبيل المثال قطاع الضرائب فإن المهام الخاصة بالتسيير الجبائي لملفات المكلفين بالضريبة هي من صلاحيات مديريات الضرائب المنشأة على مستوى كل الولايات 54 مديريةية التي تضم المصالح المحلية 458 قبضة و719 مفتشية حتى تكون هذه الأخيرة قريبة أكثر من المكلفين بالضريبة ومن المواطنين مما يحقق سياسة تقريب الإدارة من المواطنين وقد أدت سياسة العصرية إلى القيام بإعادة تنظيم واسع للمصالح المرتكزة في ذلك على مبدأ الانفتاح والجوارية من أجل تحسين عمل المصالح وكذلك نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين ويدعم أكثر المبدأ الدستوري الذي يؤكد على اللامركزية للإدارة وعلى تقريب

المؤسسات من المواطنين.

فيما يخص تجميع المهام وإحداث الهياكل المدمج لها الحجم العملي قصد تسهيل عصرية المناهج وتبسيط إجراءات التسيير وتحسين استقبال المواطنين والخدمات المقدمة لهم، وترمي وزارة المالية إلى تدعيم مهام المديرية الجهوية عن طريق توسيع صلاحياتها وإعادة تركيزها في مجال مهام مراقبة التسيير وفي قيادة المصالح ومساعدتها وتنشيطها من خلال المشاركة في لجان إدارة المشاريع الهامة لمديريات المركزية العامة، متابعة المشاريع الإصلاحية، المراقبة الداخلية وتقييم عمل المصالح، ودورها كطرف محاور للمصالح الخارجية للاطلاع على الإدارة المركزية وعلى احتياجات المصالح المحلية وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد محمود زيدان هل يريد أخذ الكلمة والتعقيب على مضمون ما جاء في رد السيد الوزير؟ السيد محمود ليس لديه ما يضيفه وبذلك يكون الاقتناع قد حصل، نبقي دائما في قطاع المالية والكلمة للسيد نور الدين ديب نيابة عن السيد لزهاري بوزيد.

**السيد نور الدين ديب (نيابة عن السيد لزهاري بوزيد):** السلام عليكم.

سيدي رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

السادة معالي الوزراء،

السيدات والسادة ممثلي أسرة الإعلام،

سؤال شفوي إلى السيد معالي وزير المالية المحترم:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بنص السؤال الشفوي التالي:

فيما يخص وزارة المالية تسجل هذه التعليمات لمحاربة الفساد في إطار شامل لعصرنة الإدارة المالية والجمركية والمصرفية وإدارة أملاك الدولة وكذا تدعيم وكالة معالجة الاستعلام المالي وتوسيع صلاحيات المفتشية العامة للمالية وإعادة تنظيم قسم الصفقات العمومية، وتحتاج محاربة الفساد إلى تدابير وقائية وكذا تدابير عقابية وعقوبات إدارية وجزائية. ويستدعي تنفيذ هذه التدابير من القطاع المالي على وجه الخصوص تدعيم مختلف الرقابة الممارسة وتملك وزارة المالية تحت وصايتها أجهزة عديدة للرقابة التي تتكفل بمهام الفرز والرقابة والتي تساهم ببعث مهامها في محاربة الفساد على جميع أشكاله: المفتشية العامة للمالية، الوكالة لمعالجة الاستعلام المالي، لجان الصفقات العمومية، مفتشية المديريات العامة للضرائب والجمارك والخزينة لأملاك الدولة والميزانية؛ وفيما يخص التجاوزات التي تضمنتها تلك التقارير فإن المعائنات والوقائع المحتملة للفساد مدونة في تقارير المفتشية العامة للمالية سنة 2009 حيث تتعلق أساسا بإبرام صفقات عمومية وتنفيذها، تحصيل المستحقات، إجراءات انتقاء مموّنين ومقدمي خدمات، فواتير غير قانونية وغيرها.

فيما يخص مصالح الضرائب والجمارك فإن الوقائع المثبتة للفساد تم الكشف عنها تتعلق بمصلحة الضرائب، تحديد وعاء الضريبة، مراقبة التصريحات، التحصيل، معالجة المنازعات، تسليم وثائق طلبها الإدارة الأخرى، أما مصالح الجمارك: فحص البضائع، وصل المخالفات في مجال المنازعات، مراقبة المسافرين، مراقبة البريد، مراقبة الطرق، تسيير مستودعات الجمارك، البيع في المزاد العلني ومخالفات الصرف. أما بالنسبة للإجراءات التأديبية والقضائية المتخذة فإن التقارير التي أنجزتها المفتشية العامة للمالية تم تبليغها لمسيرى المراقبة قصد الشروع في إجراء تناقضي كما أرسلت تقارير تلخيصية إلى السلطات الوصية لهيئة المراقبة لاتخاذ عقوبات إدارية ولمباشرة متابعات قضائية مفروضة.

في ردكم على تساؤلات أعضاء مجلس الأمة بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2010 ذكرتم أن مصالح المفتشية العامة للمالية وكذلك مديريات الضرائب والجمارك قامت بالكثير من عمليات المراقبة وهذا في إطار مكافحة الرشوة وتم إعداد الكثير من التقارير.

سؤالي سيادة الوزير المحترم:

1 - ما هي التجاوزات التي تضمنتها تلك التقارير؟

2 - هل تم اتخاذ إجراءات تأديبية أو قضائية على إثر تلك التقارير؟

لكم مني، سيادة الوزير، فائق الاحترام والامتنان.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد نور الدين ديب، الكلمة الآن للسيد وزير المالية.

**السيد وزير المالية:** سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أيها الحضور الكرام.

شكرا للسيد بوزيد لزهاري والسيد ديب على هذا السؤال والرد عنه كالتالي:

أولا، لابد من التذكير بإرادة الجزائر في محاربة الفساد التي تجسدت في مصادقة الجزائر منذ 2004 على اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقيات الاتحاد الإفريقي ونقل القواعد التي اختارتها في القانون الداخلي للجزائر لاسيما من خلال إصدار قانون رقم 06-01 وجدد فخامة رئيس الجمهورية هذه الإرادة في خطابه بمناسبة مراسيم أداء اليمين الدستوري الذي ألقاه يوم 19 أفريل 2009 بقصر الأمم وأثناء قمة 24 فرنسا - إفريقيا حول موضوع: إفريقيا والمواد الأولية يوم 15 فيفري 2007 وأثناء كلمته التي ألقاها في القمة السابعة لمنتدى الدول والحكومات للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في أكرا عاصمة غانا يوم 01 أفريل 2007 وكذا أثناء افتتاح السنة القضائية شهر أكتوبر 2008. ويعتبر إصدار رئيس الجمهورية للتعليمية الرئاسية رقم 03 المؤرخة في 13 ديسمبر 2009 كتفعيل لمحاربة الفساد.

علماء الطاقة والبيئة على حد سواء. وهي متوفرة المصدر ببلادنا وهي أيضا من النوع المتجدد عكس تلك الأحفورية التي يهددها الزوال إن عاجلا أم آجلا.

وإذا كنا نبارك ما جاء في قانون المالية لسنة 2010 من إجراء بهذا الخصوص من حيث إنشاء صندوق تصب فيه نسبة من الجباية البترولية بغرض الاستثمار في الطاقات البديلة - وإن كنت أتذكر جيدا حوالي 0.5 - فإن سؤالي إلى معاليكم يكون كالتالي:

- ما هي وضعية استثمار الجزائر في مجال الطاقة الشمسية والتحكم في تكنولوجياتها؟  
- وما هي نظرتكم لمستقبل هذه الطاقة بالجزائر؟ ومتى يمكن لنا أن نرى استخداماتها في ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري؟  
تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله بن التومي، الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة والمناجم.

**السيد وزير الطاقة والمناجم:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل. شكرا للسيد العضو عبد الله بن التومي على سؤاله المتعلق بالاستثمار في مجال الطاقة الشمسية وللإجابة على انشغاله، يطيب لي أن أعلمكم بأنه تم إنجاز عدة برامج في مجال الطاقة الشمسية منها على الخصوص:

أولا: تزويد 20 قرية في أقصى الجنوب بالطاقة الشمسية و 16 قرية في المناطق السهلية، ووضع علامات ضوئية لمسافة 2300 كلم، وربط أكثر من 100 موقع للاتصالات، كما أن الدراسات جارية لتعميم استعمال الطاقات المتجددة في كل المواقع المنعزلة والبعيدة عن الشبكة الكهربائية.

فيما يخص التقارير التي تم إعدادها في قطاع المالية من قبل المفتشية العامة للمالية ومصالح الضرائب والجمارك أو أي مصلحة أخرى فقد تم اتخاذ جميع التدابير الإدارية والجزائية كلما سجلت وقائع اختلاس أو فساد، هذا وقد قامت المصالح المختصة لوزارة المالية خلال سنة 2009 بعمل معمق لتحديد أسباب الفساد وأشكاله وتم توجيه رسالة مهمة للمفتشية العامة للمالية للقيام بتحقيق معمق لتقييم جهازي محاربة الفساد في قطاع الجمارك والضرائب اللذين يمثلان ميدانين مهمين ولازال العمل مستمرا وتهدف هذه المهمة على وجه الخصوص إلى تقديم اقتراحات من شأنها السيطرة على هذه الظاهرة أو القضاء عليها، شكرا على حسن الاستماع.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير المالية، أعود فأسأل السيد نور الدين ديب هل يريد التعقيب؟ السيد نور الدين ليس لديه ما يضيفه وعليه ننتقل إلى السؤال الموالي الخاص بقطاع الطاقة والمناجم، والكلمة للسيد عبد الله بن التومي.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة أصحاب المعالي الوزراء،

زميلاتي زملائي،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتشرف بتقديم هذا السؤال إلى معالي وزير الطاقة والمناجم.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس سنة 1999 والذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أتشرف بطرح هذا السؤال:

تعتبر - معالي الوزير - الطاقة الشمسية من الطاقات البديلة والنظيفة، والصديقة للبيئة من وجهة نظر



**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير الطاقة والمناجم، أعود فأسأل عبد الله بن التومي هل يريد التعقيب على مضمون ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد عبد الله بن التومي:** أشكر السيد الرئيس، كما أشكر معالي الوزير على هذه الإجابة وعلى هذه المعلومات التي لم نكن نعرفها من قبل وهي تبرز المجهودات المبذولة من قبل القطاع لكن أود فقط أن أضيف تساؤلا من حيث إذا كان هنالك نوع من التدعيم سواء للمستثمر أو للمواطن لاستعمال هذه الطاقة نظرا لربما كونها جديدة وغالية؟ وهل باعتبار الجزائر بوابة أوروبا، وأوروبا سوق تحتاج إلى الطاقة مستقبلا، هل نستطيع أن نقول إننا يمكن في المستقبل أن نكون من مصدري الطاقة المستخرجة من الطاقة الشمسية إلى الخارج؟ وشكرا معالي الوزير.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله، أسأل السيد الوزير هل لديه إضافة؟ الكلمة لكم.

**السيد الوزير:** شكرا للسيد الرئيس، أشكر السيد بن التومي؛ بالنسبة للمخطط، فيه مخطط للمدى الطويل لتطوير الطاقة الجديدة والمتجددة كما أشرت إليه في الخطاب، وبالنسبة للتدعيم، فهو الآن موجود في إطار التخطيط والمشاريع موجودة في النواحي المنعزلة في الجنوب وأشرت إلى أكثر من 20 قرية عندها الطاقة الشمسية وفي المستقبل فيه قرى أخرى المخطط فيها تطبيق الطاقة الشمسية وبالإشارة إلى الوحدة التي ستنجزها شركة سونالغاز وتدخل في الإنتاج إن شاء الله في 2012 هي مشروع لإنتاج 50 ميغاوات في السنة وهذا يدخل في إطار تطبيق مخطط تابع للدولة في هذا المجال وسيطبق في الميدان بالإشارة إلى أن التسعيرة الكهربائية لا تتغير، يعني هذا تدعيم من طرف الدولة لكل هذه المشاريع في المستقبل وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، نبقي دائما في قطاع الطاقة والمناجم والكلمة للسيد كمال بوناح.

ثانيا: إنجاز محطة توليد كهرباء غاز - شمس بحاسي الرمل بطاقة 150 ميغاوات، ستبدأ في الإنتاج خلال هذه السنة بتكلفة قدرها 300 مليون دولار أمريكي، وهناك مشروع آخر لتوليد الكهرباء عن طريق الرياح بطاقة 10 ميغاوات سيتم إنجازه في أدرار.

وثالثا: إنجاز وحدة لصناعة الخلايا (Photovoltaïque) بحيث سنشرع في إنتاج أول لوحة شمسية كهربائية قبل نهاية 2012 بطاقة 50 ميغاوات في السنة.

وبما أن المحروقات ثروة زائلة على المدى الطويل، تتجه سياسة الدولة إلى الاعتماد على مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة.

وبهذا الخصوص، فقد تم وضع سياسة طاقية وطنية تهدف بالأساس إلى تدعيم وتطوير وتنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية، تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الهائلة المتوفرة في البلاد من الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح... إلخ)، وتم وضع الإطار التنظيمي من أجل تطوير واستغلال هذه الطاقة.

وتندرج هذه السياسة في إطار برنامج متكامل لتطوير الطاقات المتجددة والتي من المتوقع أن يرفع حصتها ضمن حصة الإنتاج الوطني للكهرباء إلى 5% بحلول 2017، و30% في أفق 2040.

ومن أجل ذلك تم وضع مخطط استثماري على المدى الطويل الغاية منه إنجاز مشاريع لإنتاج الطاقات الجديدة والمتجددة.

وقد أنشأ القطاع شركة (NEAL) (New Energy Algeria) بالشراكة مع سوناطراك وسونالغاز ومتعامل خاص من مهامها تطوير ومتابعة مشاريع الطاقات الجديدة والمتجددة.

ولدعم هذا التوجه، تم إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة الممول عن طريق الإتاوة البترولية بنسبة 0.5% بالإضافة إلى الشروع في إنجاز معهد لتطوير الطاقات المتجددة، بغية دعم التكوين والبحوث التكنولوجية في هذا المجال، أشكركم والسلام عليكم.



منذ سنين - وهذا هو سؤالي - في وضع برنامج يتعلق بالطاقة المتجددة أو بما يسمى لدى قطاعكم (DESERTEC)، أين وصل هذا المشروع في الوقت الحالي؟ شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كمال بوناح الذي سؤاله يكمل - في الحقيقة - السؤال الذي طرح من قبل السيد بن التومي، الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

**السيد وزير الطاقة والمناجم:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل. أود في البداية أن أشكر السيد العضو كمال بوناح على اهتمامه بنشاطات القطاع وعلى سؤاله المتعلق ببرنامج الطاقات الجديدة والمتجددة أو بمشروع (DESERTEC).

وبهذا الخصوص، يسعدني أن أعلمكم بأن هذا المشروع هو قيد التحضير منذ ثلاث سنوات بناء على دراسة أعدها مركز الطيران الألماني، بتوجيه وتمويل من 16 شركة ومؤسسة مالية أوروبية منها الشركة الألمانية للطاقة (EON) وشركة (ABB) التي تعمل في مجال بناء محطات الطاقة، بالإضافة إلى شركة سيفيتال الجزائرية (CEVITAL).

تقدر تكلفة هذا المشروع بـ 400 مليار أورو، ما يعادل 560 مليار دولار، ويشمل بناء شبكة ضخمة من محطات توليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية لتزويد أوروبا بالكهرباء، ومن المنتظر أن يوفر هذا المشروع 15% من احتياجات أوروبا من الطاقة بحلول عام 2050 عن طريق سلسلة من محطات توليد الطاقة الشمسية وشبكات نقل الطاقة عبر شمال إفريقيا والشرق الأوسط حيث يستهلك الجزء الأكبر من الكهرباء المنتجة في سد احتياجات هذه البلدان.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

**السيد كمال بوناح:** السلام عليكم . السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، السيد وزير الطاقة والمناجم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ويومكم مبارك.

لدي سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير الطاقة والمناجم المحترم يتعلق - معالي الوزير - ربما سبقني أخي العضو بالنسبة للطاقة المتجددة أو الطاقة الشمسية، فهو تقريبا نفس السؤال ولكن بودي أن أشير - معالي الوزير - إلى أن هناك مشروعا انطلقت فيه الجزائر بما يسمى مشروع (DESERTEC) وعلى هذا الأساس يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة هذا السؤال.

من المعروف - معالي الوزير - أن الجزائر كبلد مصدر للبتروول والغاز يعتمد بالدرجة الأولى على هذين العنصرين وهما الغاز والبتروول في توليد الطاقة، وبحساب تكلفة إنجاز مشاريع الربط، والنقل، والتوصيل، والمعدات والأغراض المخصصة لهذا الغرض، تبقى التكاليف عالية وغير مضمونة على المدى البعيد في مجال الجانب الاقتصادي.

يبقى السؤال المطروح - معالي الوزير - يتمثل في موقع الجزائر الاستراتيجي وأظن أن الجميع يعرف موقع ومكانة الجزائر بالنسبة للموقع الجغرافي والمكان الاستراتيجي، وكذا شساعة المساحة وتباين التضاريس، زيادة على ذلك نعلم أن الجزائر لها مناخ خاص يتمثل في حصولها على أكثر من 10 شهور يعني أن الشمس لا تغيب عن الجزائر أكثر من 10 أشهر مما يسمح باستعمال أو الاعتماد على الطاقة الشمسية طوال السنة، وتوظيفها في كثير من المجالات: كالصناعة - الفلاحة - السياحة - الإنارة العمومية - التدفئة في المنازل - كذلك توظيفها بالنسبة للمستشفيات - المدارس والثانويات - الجامعات... إلخ، أي بما يعرف حاليا بالطاقة المتجددة، السؤال معالي الوزير أن الجزائر شرعت

وصل وهل الجزائر مازالت تسعى لتحقيق هذا المشروع الهام والضخم؟ وهذا يثلج صدورنا عندما نسمع معالي وزير الطاقة المكلف بهذا القطاع يعني يطمئنا على أساس أن هذا المشروع هو قيد الدراسة وهو من اهتمامات القيادة السياسية على مستوى البلد وبالتالي نحن كمنتخبين نثمن ذلك وأقول مرة أخرى لمعالي الوزير بوجدنا أن نوظف إمكانيات خاصة بالنسبة للبحث ونوظف كذلك إمكانيات بالنسبة للتكوين وبالتالي الجزائر إن شاء الله تكون رائدة - وهي رائدة اليوم في البترول والغاز - للطاقت المتجددة والطاقت الأخرى بفضل موقعها والإمكانيات والمناخ والتضاريس، شكرا وبارك الله فيك.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كمال بوناح، لست أدري إذا كان للسيد الوزير ما يضيفه ولكن يبدو أن السيد الوزير قد أتى بالعديد من القضايا التي كان يريد السيد كمال بوناح الاستفسار عنها وبذلك يكون الاقتناع كاملا حول هذا الموضوع، يبقى علي في نهاية هذه الجلسة أن أشكر السادة أعضاء الحكومة، الذين لبوا الدعوة وجاءوا لكي ينيروا أعضاء المجلس بمضمون الأجوبة التي جاؤوا بها، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

### رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين صباحا

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، يبقى هذا المشروع بالنسبة إلينا في طور الدراسة ونحن بصدد جمع المعلومات حوله والتي هي غير متوفرة بالشكل الكافي. وعليه، هناك عدة تساؤلات يجب معرفة الإجابة حولها قبل الانخراط في هذه المبادرة ودعمها، منها على الخصوص ما يلي:

أولا، فتح السوق الأوروبية لتصدير وتسويق الكهرباء،

ثانيا، تطوير الطاقات المتجددة عن طريق التحكم في التكنولوجيا وفي الهندسة وفي تصنيع العتاد والمعدات وإنجاز المشاريع،

ثالثا، التعامل مع الشركات الأوروبية من خلال المشاركة بالأغلبية في كل المشاريع المنجزة في بلادنا واندماج لتلك المشاريع في الهندسة وكل التدابير والمتطلبات التي تسمح بإنجاز المشاريع محليا.

كل هذه المواضيع تم التطرق إليها مؤخرا في اجتماع وهران لبلدان 5+5، باعتبارها مسائل هامة تستلزم التسوية أولا وستكون محل حوار في المستقبل إن شاء الله. أشكركم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا السيد الوزير أعود فأسأل السيد كمال بوناح هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك السيد بوناح.

**السيد كمال بوناح:** شكرا سيدي الرئيس، نشكر معالي الوزير على هذا الرد وعلى هذه التوضيحات وكان همي الوحيد أن هذا الموضوع نعتبره موضوع القرن وربما كثير من الناس لا يعلمون أن الجزائر بالفعل - كما تفضل معالي الوزير - انطلقت منذ أكثر من ثلاث سنوات في هذا المشروع الهام الذي يتمثل في مصادر الطاقة المتجددة وبالتالي الاعتماد على مصادر خارج البترول وخارج الغاز وكنا نعلم أن المشروع انطلق لكن - معالي الوزير - أردنا أن نعرف والكثير من الناس يتساءلون أين هذا المشروع وأين

## ملحق

## سؤال كتابي

**السيد لزهاري بوزيد**  
**عضو مجلس الأمة**  
**إلى السيد وزير النقل**

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68، 72 و73 من القانون العضوي 99/02 المؤرخ في 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص سؤال كتابي على النحو الآتي:

ذكرت الصحافة أن الحكومة تفكر بجدية في إلغاء برنامج الترامواي لمدينة قسنطينة نظرا لصعوبة التضاريس التي تتطلب بدورها استخدام المتفجرات التي يمكن أن تشكل خطرا على المواطنين.

- ما مدى صحة هذه الأخبار؟

- وفي حالة عدم الصحة متى يتم الانتهاء من ترامواي قسنطينة الذي تجري أشغال إنجازه حاليا؟

الجزائر، في 07 أفريل 2010

**لزهاري بوزيد**  
**عضو مجلس الأمة**

**جواب السيد الوزير:**

ردا على سؤالكم الكتابي الذي تستفسرون بموجبه عن مدى صحة الخبر الذي ورد في الصحافة التي ذكرت بأن الحكومة تفكر بجدية في إلغاء مشروع إنجاز ترامواي قسنطينة نظرا لصعوبة التضاريس التي تتطلب استخدام المتفجرات التي يمكن أن تشكل خطرا على المواطنين، يشرفني أن أنهي إلى علمكم بأن أشغال الإنجاز بهذا المشروع جارئة على طول مسار الشطر الأول على مسافة 8.1 كلم.

في هذا الصدد، لقد تم إنجاز العمليات التالية:

1 - فيما يخص تحرير المسلك:  
لقد تم إنجاز مايلي:  
- تحويل 34 كلم لمختلف الشبكات،  
- نزع الأملاك وإعادة إسكان 18 عائلة،  
- إنشاء قاعدة الحياة للمجمع المكلف بإنجاز المشروع،  
- تحويل حركة المرور على مستوى ثلاث نقاط حضرية وشبه حضرية.

2- فيما يخص أشغال الهندسة المدنية:  
لقد شرع في الأشغال على مستوى 7 قطاعات من ضمن 10 على المسلك وتتمثل هذه الأشغال في التسطیح، الردم والمنشآت.

3 - فيما يخص العتاد:  
لقد تم:  
- استلام الحصص الأولى من العوارض،  
- استلام الحصص الأولى من الأعمدة المتعددة الأنابيب،  
- السبائك على مستوى ميناء سكيكدة قيد الجمركة،  
- محولات الكهرباء للمحطات الفرعية تصنع في إيطاليا، وهي قيد التجريب وسيتم إيصالها إلى الميناء خلال الأسابيع القادمة،  
- العربات في طور التصنيع في إسبانيا.  
سيتم الشروع في وضع العتاد المذكور عند الانتهاء من أشغال التسطیح والأشغال الفنية الكبرى للمسلك الجاري إنجازها.

وأدعو سيادتكم إلى مرافقتي خلال الزيارة التي سأقوم بها قريبا إلى المشروع.  
تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 أفريل 2010

**عمار تو**  
**وزير النقل**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 23 جمادى الثانية 1431  
الموافق 06 جوان 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587